



Distr.  
GENERAL

ICCD/COP(3)/5/Add.2(C)  
23 August 1999  
ARABIC  
Original: ENGLISH/FRENCH

# اتفاقية مكافحة التصحّر



مؤتمر الأطراف

الدورة الثالثة

ريسي، ١٥ - ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩  
البند ٨(أ) من جدول الأعمال المؤقت

## تنفيذ الاتفاقية

استعراض تقارير التنفيذ المقدمة من البلدان الأطراف الأفريقية المتأثرة، بما في ذلك التقارير المتعلقة بالعملية القائمة على المشاركة وبالخبرات المكتسبة وبالنتائج المحققة في إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية

### إضافة

تجميع لمخصات التقارير الوطنية المقدمة من البلدان الأفريقية الأطراف<sup>(١)</sup>

### مذكرة من الأمانة

١- طلب مؤتمر الأطراف بمقرريه ١١/م أ-١ و ٥/م أ-٢ من الأمانة إعداد تقرير مبني على المعلومات الواردة في التقارير الوطنية لكي ينظر فيه مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة. والبلدان الأفريقية الأطراف هي وحدها التي يلزم أن تقدم تقاريرها إلى مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة.

(١) تصدر هذه الوثيقة دون أي مراجعة تحريرية للصياغة من قبل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٢- وقد تضمن المقرر ١١/م أ-١ مبادئ توجيهية لتنظيم وعرض التقارير الوطنية وبسط الإجراءات التي تتبع في ذلك، وطلب على الأخص إعداد ملخصات للتقارير الوطنية لا تتجاوز ست صفحات.

٣- وتحتوي هذه الوثيقة على ملخصات للتقارير الوطنية المقدمة من سبعة بلدان أفريقية أطراف. وهذه البلدان هي: كينيا وليسوتو وليبيا ومدغشقر وملاوي ومالي وموريتانيا. وستضع الأمانة هذا التجميع لملخصات التقارير الوطنية على موقع الاتفاقية في شبكة الويب ([www.unccd.de](http://www.unccd.de)) وذلك لإتاحته على نطاق أوسع.

## المحتويات

### الصفحة

٤	.....	كينيا
١٤	.....	ليسوتو
١٧	.....	ليبيا
٢٥	.....	مدغشقر
٢٨	.....	ملاوي
٢٩	.....	مالي
٣٤	.....	موريتانيا

## كينيا

### ١ - الاستراتيجيات والأولويات المقررة في إطار خطط و/أو سياسات التنمية المستدامة

إن أكثر من ٨٠ في المائة من مساحة اليابسة الإجمالية في كينيا معرضة للتصحر. وهذه الرقعة من الأرض توفر أسباب الحياة لما بين ٢٦ و ٣٠ في المائة من مجموع السكان؛ و ٥٠ في المائة من قطاع الثروة الحيوانية فضلاً عن الأشكال العديدة من الحياة البرية التي تقوم عليها صناعة السياحة في كينيا. وعلى الصعيد الوطني يؤثر التصحر والجفاف تأثيراً سيئاً على ما بين ٨ و ١٠ ملايين من الناس. ولهذا السبب فإن كينيا ملتزمة تماماً بتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

وكانت هناك مجموعة واسعة من الاستراتيجيات الرامية إلى التصدي للمشاكل الكثيرة المرتبطة بالتصحر والجفاف من قبل أن تأتي اتفاقية الأمم المتحدة. فالبينة التمكينية السائدة بالفعل من حيث التوجيه السياسي وتوجيه السياسة العامة والتي تساندها مجموعة من المؤسسات قد أوجدت القاعدة التي صدر عنها الكثير من وثائق السياسة العامة والبرامج والمشاريع. وتشمل هذه ورقات دورية عن إدارة الموارد الاقتصادية والطبيعية؛ وخطط التنمية الخمسية المعتادة، وبرامج/مشاريع بشأن إدارة التربة والمياه والأحراج.

إلا أن اتفاقية مكافحة التصحر وفرت لكينيا الإطار السليم لترشيد التدخلات اللازمة لمكافحة التصحر المكافحة الفعالة المتجسدة في روح المشاركة الشعبية وإقامة الشراكات والتنسيق. وبهذا البناء على الاستراتيجيات المتطورة من قبل الاتفاقية، أطلقت كينيا مؤخراً عدداً من المبادرات منها خطة العمل الوطنية للبيئة (١٩٩٣) وخطة العمل الوطنية للقضاء على الفقر لعام ١٩٩٠، ومشروع قانون الإدارة والتنسيق البيئيين (١٩٩٩) وبرنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر.

### ٢ - التدابير المؤسسية المتخذة لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر

إن الترتيبات والهياكل المؤسسية المحددة لتيسير عملية التشاور والمشاركة التي تشمل الحكومة بجميع مستوياتها، والسكان المحليين، والمجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، لا تزال في طور التشكيل في كينيا. وقد وُضع الإطار العام وُبُحث في المحفل الوطني الأول. وعلى هذا فإن الهياكل الحالية في سبيلها إلى التطور للإنطواء تحت هذا الإطار.

وفي الوقت الحالي فإن الأمانة الوطنية للبيئة هي الموقع المختار لهيئة التنسيق الوطنية. ومع أن أمانة البيئة قد أنشئت في عام ١٩٧٤ لتنسيق جميع القضايا البيئية بموجب توجيه رئاسي، فإنها لا تملك حتى الآن مركزاً قانونياً ملزماً يمنحها أية سلطات إنفاذية وإنما هي تعمل فحسب بالاعتماد على مختلف القوانين المتصلة بالبيئة.

ومن الوجهة المثالية ينبغي أن تعمل هيئة التنسيق الوطنية في إطار سياسة عامة لاستخدام الأراضي، فذلك أمر حيوي لمكافحة التصحر. فسياسة استخدام الأراضي من شأنها أن تكفل التنسيق الصحيح للقضايا القطاعية التي تدخل في اختصاصات مختلف الوزارات. ولا وجود لمثل هذه السياسة والخطة في كينيا. إلا أن مشروع قانون الإدارة والتنسيق البيئيين (١٩٩٩) ينشئ الهيئة الوطنية لإدارة البيئة. وستقوم الهيئة بعد ذلك، بالتشاور مع الوكالات الرائدة ذات الصلة، باستعراض وإقرار سياسة عامة ومبادئ توجيهية تشمل استخدام الأراضي. وهذه المبادئ التوجيهية ستشجع على ممارسات استخدام الأراضي التي من شأنها أن تخفف من تدهور التربة وتعزز الأمن الغذائي.

وريثما يتم ذلك فإن هيئة التنسيق الحالية، سعياً إلى تطبيق مفاهيم نهج المشاركة العامة، قد أنشأت لجنة للتوجيه الوطني قامت بدورها بتشكيل عدة فرق عمل لتتولى تفصيل المسائل ذات الأهمية في عملية برنامج العمل الوطني.

وفي الوقت الحاضر، فإن هيئة التنسيق الوطنية هي أمانة صغيرة مؤلفة من ثلاثة أشخاص. وقد قام مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف في عام ١٩٧٧ بتعزيز الأمانة بتزويدها بمعدات وأثاثات ولوازم المكاتب الأساسية. وليس لهيئة التنسيق الوطنية حتى الآن بند معين في ميزانية الحكومة. وهي لا تملك تسهيلات الاتصال والنقل اللازمة للتنسيق الفعال بين ذوي الشأن. إلا أن الحكومة تقدم لها بعض الاحتياجات الأساسية مثل حيز المكاتب.

وهيئة التنسيق الوطنية تتحول تدريجياً نحو اكتساب خصائص مشتركة بين القطاعات ومتعددة التخصصات. وعلى الصعيد الوطني يتجلى هذا الطابع المشترك بين القطاعات والمتعدد التخصصات في لجنة التوجيه الوطني.

وتضم لجنة التوجيه الوطني الوزارات والإدارات الحكومية ذات الصلة؛ وممثلين عن الجامعات المحلية؛ ولجنة التنسيق الوطني المعنية بمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (وهي منظمة غير حكومية)؛ ومنظمات أخرى غير حكومية؛ ومنظمات الأمم المتحدة.

وعلى الصعيد المحلي، وخاصة على صعيد المناطق والفروع من المستوى تشكّل لجان المناطق لمكافحة التصحر لتكون لجان فرعية للجان تنمية المناطق. وقد شكّلت هذه في أربع مناطق. وتقوم الاستراتيجية على تبني الهياكل الحالية مثل لجان المناطق البيئية مع تعديل تشكيلها ونظرتها وتوسيع ولاياتها بقصد زيادة التشديد والتركيز على مسألة التصحر بوصفها مشكلة بيئية كبرى تتطلب حلاً عاجلاً خاصة في مناطق الأراضي القاحلة وشبه القاحلة.

ولجنة التوجيه الوطني هي الخلف لجهاز سابق كان ذا طابع حكومي غالب هو اللجنة الفرعية المعنية بالتصحر والجفاف التابعة للجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالبيئة. ولكن لجنة التوجيه الوطني قد اكتسبت

بتشكيلها طابع الجمع بين جهات متعددة من ذوي الشأن. إلا أن إشراك المرأة في المجرى الرئيسي للنشاط لا يزال أمراً ينتظر التحقيق حتى على مستوى لجنة التوجيه الوطني. وتتضمن خطة العمل لعام ١٩٩٩ في إطار برنامج العمل الوطني عنصر التشجيع الفعال للتوازن بين الجنسين في عمليات وهياكل برنامج العمل الوطني.

ولجنة التوجيه الوطني تجتمع على الأقل مرة كل ثلاثة أشهر، وتمارس عملها في ظل خطة عمل سنوية. وأثناء خطة العمل لسنة ١٩٩٧/١٩٩٨ قدم مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف مبلغ ١٩٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة ليستخدم كأموال بدئية للشروع في عملية برنامج العمل الوطني (المرحلة الأولى). هذا إلى جانب مبلغ ٣٠ ٠٠٠ دولار لإقامة صندوق التصحر. وقد تقدمت أمانة برنامج العمل الوطني بميزانية قدرها ٨,٥ مليون دولار للمرحلة الثانية من برنامج العمل الوطني.

ويجري اتخاذ تدابير لتعجيل أو تقوية الإطار المؤسسي من أجل مكافحة المتماسكة والعملية للتصحر. هذا بالرغم من أن أجد أكبر العوائق في طريق برنامج العمل الوطني يتمثل في عدم كفاية الوصول إلى المعلومات والنقص في تسهيلات الاتصال. فثمة افتقار إلى المبالغ اللازمة لإقامة الاتصال بنظم مثل شبكة الإنترنت وللتشغيل والصيانة في إطارها.

وقد كانت الآليات القائمة حالياً لتنسيق ومواءمة الإجراءات على جميع المستويات موضع مراجعة أثناء إعداد مشروع خطة العمل الوطنية للبيئة وفي إطار برنامج العمل الوطني. وقد أسفرت المراجعة التي تمت في إطار خطة العمل الوطنية للبيئة عن إعداد مشروع قانون الإدارة والتنسيق البيئيين الذي هو مشروع شامل. بينما ركز برنامج العمل الوطني بطريقة أكثر تحديداً على المؤسسات المتصلة بمكافحة التصحر. وأدى هذا إلى إطار مؤسسي مقترح لعملية برنامج العمل الوطني. وقد بحث المحفل الوطني أمر هذا الإطار المؤسسي واعتمده كما اعتمد تدابير لتقوية المؤسسات الحالية واقامة هياكل جديدة على الصعيدين المحلي والوطني.

وتشمل الهياكل الأساسية التي نُظر في أمر بناء قدراتها والتي سيستمر تعزيزها لتنفيذ برنامج العمل الوطني على المديين القصير والمتوسط: منظمات المجتمع المحلي، ولجان المناطق لمكافحة التصحر، ولجنة التنسيق الوطني لمكافحة التصحر؛ ومنظمات غير حكومية، ولجنة التوجيه الوطني، فضلاً عن الهياكل الموصى بأن تتولى إدارة الصندوق الوطني للتصحر أو الصندوق الائتماني لمكافحة التصحر على صعيد المجتمع المحلي. وسعيًا إلى تحقيق اتساق برنامج العمل الوطني مع غيره من الاستراتيجيات وأطر التخطيط البيئية، أُجريت عدة تحليلات واستعراضات لموضوع إدارة الأراضي والموارد الطبيعية في الخطط الوطنية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد جرى ذلك بغية وضع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وبرنامج العمل الوطني في سياق المناظير التاريخية السليمة. وقد أسفرت الاستعراضات عن تشخيص لآفاق المستقبل استناداً إلى تجارب الماضي. إلا أن عملية برنامج العمل الوطني لن يتسنى إدماجها كلياً في هذه الخطط الوطنية الأكبر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا بعد عام ٢٠٠٠ الذي سيشهد توافقاً زمنياً بين الاثنين.

وريثما يتم ذلك بدأت بعض البرامج في البلاد في إدماج مبادئ اتفاقية مكافحة التصحر. ومن ذلك برنامج القضاء على الفقر، واستراتيجيات الصيانة المجتمعية للحياة البرية التي وضعتها إدارة الحياة البرية في كينيا.

وينتجى التزام الحكومة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الدعم الذي تقدمه لتنمية عملية برنامج العمل الوطني. وعلى المستويات الأعلى فإنها عاكفة على إيجاد الروابط السليمة مع برنامجي العمل دون الإقليمي والإقليمي الجاري إنشاؤهما.

وقد أُجري تقييم شامل للأحكام البيئية في التشريع بقصد إقامة إطار قانوني وتنظيمي متماسك وفعال. وقد بينت الدراسات الاستعراضية أن الأحكام القانونية الخاصة بحماية وإدارة الموارد البيئية والطبيعية مشتتة بين ٧٧ من القوانين التي تحكم الأراضي والمياه والأحراج والحياة البرية. على أن الإطار القانوني والمؤسسي لكينيا مهياً للتغيير السريع لمواجهة احتياجات الألفية الجديدة، وعلى الأخص من خلال مشروع قانون الإدارة والتنسيق البيئيين لعام ١٩٩٩. وقد جاء المشروع نتيجة لدراسات استعراضية وتحليلات مكثفة للتشريعات الحالية في مجال البيئة وإدارة الموارد الطبيعية تم القيام بها في إطار خطة العمل الوطنية للبيئة وأسفرت عن وضع سياسة البيئة وإعداد مشروع القانون المذكور.

وهدف المشروع هو إتاحة قيام إطار قانوني ومؤسسي مناسب لإدارة الموارد البيئية والطبيعية، بما في ذلك مكافحة التصحر. ولذلك يشند التفاؤل من هذا المشروع باعتباره أنه سيتيح عند اعتماده الإطار اللازم للترتيبات المؤسسية لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وفي نفس الوقت، يجري الاضطلاع بعدد من الدراسات الاستعراضية عن القوانين القطاعية التي تحكم إدارة الموارد الطبيعية بما في ذلك: حيازة الأراضي، وقانون الأحراج، وقانون الحياة البرية، وقانون المياه، بقصد التجاوب مع الظروف السائدة في البلاد. وينتظر أن يأتي التأثير الأكبر من مراجعة دستور البلاد وهي عملية بدأت فعلاً. وينتظر أن تسفر عن المزيد من تقوية الإدارة السليمة للموارد الطبيعية والبيئية في كينيا.

### ٣- عملية المشاركة العامة في دعم الإعداد لبرنامج العمل الوطني وتنفيذه

إن إعداد وتنفيذ برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف في سياق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر يتطلبان جهوداً متضافرة ومشاركة فعالة من جانب الجهات الفاعلة الرئيسية في تحديد عمليات وأولويات برنامج العمل الوطني. وهذا أمر يتطلب استراتيجية.

ويشمل الفاعلون ذوو الشأن الرئيسيون في الاستراتيجية الجهات التالية: الحكومة وكياناتها المختلفة؛ والمنظمات غير الحكومية العاملة في جوانب تتصل بمكافحة التصحر؛ ومنظمات المجتمع المحلي العاملة على مستوى القاعدة لمواجهة قضية التصحر؛ والقطاع الخاص داخل أو خارج المجتمعات المحلية الذي يستفيد من الإدارة الفطنة للبيئة؛ ومجتمع المانحين؛ والأوساط الأكاديمية؛ والأفراد من أعضاء المجتمع المحلي، أي الشباب والنساء والرجال؛

وقد وضعت هيئة التنسيق الوطنية استراتيجية في مجال الاتصالات وتوعية الرأي العام، مراعية في ذلك الخصائص الرئيسية لذوي الشأن ومواطن القوة والضعف لديهم. وقد حاولت الاستراتيجية التعرف على الهياكل المحددة لكل جهة من الجهات ذات الشأن. إلا أن قيود الميزانية لم تسمح سوى باللجوء إلى حملات ذات طابع عام لإثارة الوعي وتعبئة وتهيئة ذوي الشأن للأنشطة المرجوة.

وقد أجريت أولاً عملية حصر لذوي الشأن، وبعدها دراسة لاحتياجات المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المحلي، ولبناء قدراتها. وقد طرحت وبحثت نتائج هذا التقييم للاحتياجات في حلقة العمل التي نظمتها للمنظمات غير الحكومية على الصعيد الوطني لجنة التنسيق الوطني لمكافحة التصحر، وذلك بغية الوصول إلى توافق آراء وطني عام توطئة لترجمة هذا التوافق إلى خطة عمل لبناء القدرات.

وبعد عملية حصر ذوي الشأن، نظمت أمانة برنامج العمل الوطني، بالتعاون مع لجنة التنسيق الوطني لمكافحة التصحر، والوكالات الإنمائية والإدارات الحكومية العاملة في الأراضي القاحلة وشبه القاحلة، ست حلقات عمل إقليمية لذوي الشأن في المناطق الغربية والشرقية والشرقية الشمالية والوسطى والساحلية ومنطقة نيروبي. وقد تم أثناء حلقات العمل تحديد عدد من القضايا والشواغل التي تتطلب التوصل إلى توافق عام في الرأي، والتصديق عليها لكي يتسنى إدراجها في عملية برنامج العمل الوطني في المحفل الوطني الأول.

كما شكّلت فرق عمل مؤلفة من إخصائيين من الوكالات المتخصصة والإدارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية للتشاور والتباحث على نطاق واسع ثم إعداد مذكرات في شأن مختلف المواضيع لطرحها على بساط البحث في المحفل الوطني الأول. وكانت عملية برنامج العمل الوطني قد انطلقت أثناء المحفل الوطني الأول في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

كما جرى أثناء المحفل الوطني الأول نقاش مطول حول التقييم العام للمرحلة الأولى من عملية برنامج العمل الوطني، وصدرت توصية بإدخال تحسينات في "المسيرة إلى الأمام" للمرحلة الثانية استناداً إلى التجارب المكتسبة من حلقات العمل الست التي نظمت لذوي الشأن، ومن المداورات التي جرت في المحفل، ومن الخبرات المكتسبة من خطط العمل المجتمعية السبع.

وأثناء عملية تحديد أولويات برنامج العمل الوطني، أصبح جلياً اختلال التوازن بين الجنسين في تمثيل الجهات ذات الشأن التي تعمل على تحديد الأولويات. ومع ذلك كانت النساء الحاضرات من منظمات المجتمع المحلي أكثر عدداً من أي تجمع آخر لذوي الشأن من الفئة باء، ولكن قدرتهن على بسط آرائهن بصورة فعالة كانت منخفضة للأسف من عدة أوجه. وهذه التجربة هي التي أدت إلى إضافة عنصر في خطة العمل لسنة ١٩٩٩ يستهدف التشجيع النشط لإشراك المرأة في المجرى الرئيسي للهياكل والبرامج عن طريق بناء القدرات لدى مؤسسات مختلفة.



وقد شكلت لجنة التوجيه الوطني عدة فرق عمل لضمان استمرار المشاورات والالتزام الفعال للإجراءات في مواعيدها، على النحو المطلوب لتنفيذ برنامج العمل الوطني، ورفع تقارير عن تقدم عملها أثناء اجتماعات لجنة التوجيه لبحث واعتماد التوصيات التي تدرج في المسيرة إلى الأمام.

إن إقامة جهات وصل محلية، هي لجان المناطق لمكافحة التصحر، قد جاءت ثمرة لحلقة عمل نُظمت للعاملين في الإرشاد المجتمعي في شرق كينيا (امبو) في عام ١٩٩٥. وكان الهدف من حلقة العمل هو إجراء مشاورات فعالة مع المجتمعات المحلية بقصد التأثير في صنع القرار على الصعيدين المحلي والوطني. وكانت النتيجة إيجابية جداً في المرحلة الأولى من برنامج العمل الوطني إذ جرى دعم عدد من مبادرات المجتمع المحلي في سمبورو، ومرسابيت، وماوينجي ماكوني، وكتيبو، وهي بعض المناطق التي أنشئت بها لجان المناطق لمكافحة التصحر.

أما عن طبيعة ونطاق الإعلام والتثقيف والاتصالات، فإن الإجراءات كانت تتخذ شكل حلقات عمل استشارية اقليمية ووطنية ومحلية يجري فيها نقل المعلومات وتبادل الخبرات. وشمل ذلك الاستخدام الفعال لفرصة الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة التصحر. ذلك أن كينيا تحتفل بهذا اليوم كل سنة منذ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وهو مناسبة هامة يتركز فيها اهتمام البلد كله على مشاكل التصحر وعلى إعادة تكريس ذوي الشأن للجهود لحل هذه المشاكل.

إن طريقة تسمية ممثلي الفئات المختلفة لدى المحافل، على الصعيدين المحلي والوطني، ليست محددة تحديداً واضحاً. فهذا أمر يدخل في سلطة المنظمة /الوكالة القائمة بالتسمية. أما مدى النقاط الشواغل المحلية على الصعيد الوطني والنقاط نتائج المشاورات الوطنية على الصعيد المحلي، فقد كان طيباً إذا نظرنا إلى العملية التشاورية التي أتبعته حتى انعقاد المحفل الوطني الأول.

#### ٤- العملية التشاورية في دعم إعداد وتنفيذ برنامج العمل الوطني واتفاق الشراكة مع الأقطار الشريكة المتقدمة النمو وغيرها من الكيانات المهمة بالأمر

إن درجة الدعم والمشاركة النشطة من جانب الشركاء الدوليين في إعداد وتنفيذ برنامج العمل الوطني في سياق اتفاقية مكافحة التصحر كانت منخفضة في كينيا، ولعل ذلك يرجع إلى جوانب معينة في سياساتهم الخاصة بالمعونة الأجنبية. وبذلك نجد أن برامج من قبيل برامج مكافحة التصحر بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، رغم موافقة الطرفين وتصديقهم عليها من حيث المبدأ، تظل خاضعة للمزيد من المشروطيات.

ثم أن الانكماش الاقتصادي العالمي قد أخذ سبباً من قبل لحرمان الأطراف المتأثرة من الحصول على تمويل جديد أو مزيد من التمويل فيما يتجاوز المصادر التقليدية.

وبالرغم من كل هذه العوائق، فإن أمانة برنامج العمل الوطني تسعى جاهدة لاشراك مجتمع المانحين. وقد شمل ذلك عرض اقتراح لبرنامج العمل الوطني على لجنة تنسيق المانحين للنظر في اعتبارات التمويل. كما دُعي أعضاء في تلك اللجنة إلى المشاركة في المحفل الوطني الأول، ولكن لم يحضر منهم إلا القليلون. على أن بعض الشركاء الإنمائيين يشتركون مع ذلك اشتراكاً نشطاً في عملية برنامج العمل الوطني. ومن هؤلاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فقد شاركوا بنشاط في جميع مراحل العملية. كما حصل برنامج العمل الوطني على بعض الدعم المالي والتقني من حكومتي استراليا وهولندا منذ عام ١٩٩٧.

وليس معنى هذا أنه لا يوجد شركاء إنمائيون كثيرون يضطلعون ببرامج إنمائية في البلاد في مجال مكافحة التصحر. والكثير من هذه البرامج قد بدأ قبل مجيء الاتفاقية. لكن لا يمكن اعتبارها كلها من البرامج الداخلة في عدد البرامج الآخذة بمبادئ الاتفاقية.

وقد سعت أمانة برنامج العمل الوطني كذلك إلى اتخاذ خطوات لإقامة آليات غير رسمية للتشاور ومواءمة الإجراءات فيما بين البلدان الشريكة بقصد تأمين الدعم والتعاون الفعالين من قبل الشركاء الدوليين.

توجد حالياً لجنة تنسيق للمانحين في مجال البيئة. وقد جاء تشكيل هذه اللجنة نتيجة للتزايد المستمر في الضغط على الأراضي وتدهور البيئة على مدى السنين في كينيا، والحاجة إلى التصدي لهذه القضايا الإنمائية بطريقة متكاملة. وتنسق اللجنة معونة المانحين والتدخلات في صدد البيئة والصون بصورة عامة. وهذا المحفل التشاوري أنشئ على المستوى الوطني للشركاء المانحين للمعونة. والمفروض أن تجتمع اللجنة مرة كل ثلاثة أشهر ولكن اجتماعاتها ظلت غير منتظمة حتى الآن.

غير أن اللجنة ليست مخصصة لاتفاقية مكافحة التصحر بالذات. ولذلك اقترح المحفل الوطني الأول تشكيل محفل مماثل للتصدي على وجه التحديد لقضايا تدهور الأراضي وبالذات الأراضي القاحلة وشبه القاحلة على الصعيد الوطني، نظراً لضخامة المشكلة في كينيا. وقد طُرح الاقتراح الداعي الى تشكيل مجموعة استشارية للمانحين وبحث واعتماد في المحفل الوطني الأول. كما عُرضت الاختصاصات التي تسند إلى هذه المجموعة.

وعلى الصعيد المحلي، أوصى المحفل الوطني الأول كذلك بإنشاء لجان المناطق لمكافحة التصحر التي ستضم جميع ذوي الشأن العاملين على ذلك المستوى، بمن فيهم المانحون. ولم تشكل حتى الآن سوى ثلاث من لجان المناطق لمكافحة التصحر. ونظراً لأن الكثيرين من المانحين ينفذون برامجهم القطرية على صعيد منطقة محددة المعالم فإن من المأمول فيه أن يأتي على هذا الصعيد القدر الأعظم من نشاط المانحين وإسهامهم الفعال.

٥- التدابير المتخذة أو المنتواة في إطار برنامج العمل الوطني، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تحسين البيئة الاقتصادية، وصون الموارد الطبيعية، وتحسين التنظيم المؤسسي، وتحسين المعرفة بالتصحر، ورصد وتقييم آثار الجفاف

اضطلع في الماضي بعدد من الأنشطة في ميدان مكافحة التصحر. وقد بُذلت محاولات لتشخيص وتقييم هذه الأنشطة واستعراض التجارب الماضية في كينيا في مجال البرامج والترتيبات المؤسسية المتصلة بالأراضي الجافة بغية الإستناد إلى الخبرة المكتسبة في صياغة تدابير مناسبة في إطار عملية برنامج العمل الوطني. ومن المحاولات الناجحة بصفة خاصة الاستعراض الذي أجري بعنوان "استعراض لبرامج الأراضي الجافة في سياق عملية برنامج العمل الوطني في كينيا من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر" الذي جرى في إطار عملية برنامج العمل الوطني في عام ١٩٩٥ بمساعدة من الحكومة الأسترالية.

وفي تموز/يوليه ١٩٩٨ تعاقبت لجنة التنسيق الوطني لمكافحة التصحر وأمانة البيئة الوطنية مع خبير استشاري لإجراء مسح تقييمي للاحتياجات استناداً إلى الأوضاع القائمة حالياً وفي الماضي في المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي وذلك بهدف: (١) التعرف على احتياجات المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي في مجال بناء القدرات من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر؛ (٢) تحديد المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المحلي التي ستشارك في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر؛ (٣) وضع برنامج عمل لبناء القدرات في عدد مختار من منظمات المجتمع المحلي/المنظمات غير الحكومية. وقد أسفرت هذه العملية عن الوثيقة التي نصت على إشراك المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي في برنامج العمل الوطني.

وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت مؤسسة الأنباء الاقتصادية لأفريقيا Eo.News Africa، ومركز الاتصال الدولي للبيئة، ولجنة التنسيق الوطني لمكافحة التصحر في تموز/يوليه - آب/أغسطس ١٩٩٨ بعملية مسح شامل للمناطق الرئيسية الأشد تأثراً بالجفاف والتصحر. وقد اشترك في عملية المسح كل ذوي الشأن الرئيسيين. وقد استخدمت نتيجة المسح في تصميم ونشر دليل للمجتمعات المحلية لتسهيل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. واسم الدليل باللغة الكيسواحيلية AKUKABILI KUENEA KWA JANGWA B Kitabu Cha Maongozi Kwa Jamii Za Afrika .Mashariki

وقد استخدمت كل هذه التشخيصات في وضع توصيات محددة لصياغة برنامج العمل الوطني علاوة على التوصيات الإضافية التي أُثيرت أثناء المحفل الوطني الأول.

والعمل جارٍ في إقامة برامج فنية ومشاريع وظيفية متكاملة لمكافحة التصحر. وقد بدأ ذلك بعملية حصر ومراجعة للمشاريع الجارية التي تتصل بإدارة الموارد الطبيعية، وعلى الأخص مكافحة التصحر لتقييم مدى تعرضها للشواغل المتجسدة في اتفاقية مكافحة التصحر. ويوشك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآن على إتمام أشمل عملية

جاءت للمشاريع الجارية المتصلة بإدارة الموارد الطبيعية، وعلى الأخص التصحر. ويتضمن هذا الاستعراض توضيح ما تفعله مختلف الجهات ومواقع نشاطها وبعبارة أخرى الامتداد الجغرافي والمضموني لهذه المشاريع والبرامج.

وقد جرى استعراض مشاريع الأراضي القاحلة وشبه القاحلة الذي تموله حكومة المملكة الهولندية لتقييم مدى استيعابه لمعظم المبادئ الواردة في اتفاقية مكافحة التصحر. وقد كُلفت هيئة ETC EAST Africa BV بإجراء هذا الاستعراض. وقد أدت نتيجة الاستعراض إلى إعادة صياغة برامج الأراضي القاحلة وشبه القاحلة لإدراج مبادئ الاتفاقية في صلبها.

كما طُرح عدد من المقترحات لإدماج عدة مشاريع جارية في إطار برنامج العمل الوطني. ومشروع تشجيع ابتكارات الزراعة في موينجي هو مثال حسن. فالهدف الأول لهذا المشروع هو تشجيع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية استناداً إلى المجتمع المحلي، وذلك نتيجة لمشاركة الزراع ذوي الابتكارات والباحثين، ومندوبي الإرشاد الزراعي في تطوير وتعميم الاستراتيجيات المحسنة لإدارة الموارد. ويعالج المشروع في الواقع عدة مجالات من مجالات اتفاقية مكافحة التصحر، ولاسيما المادة ١٦ عن "جمع المعلومات وتحليلها وتبادلها" والمادة ١٧ عن "البحث والتطوير" والمادة ١٨ عن "نقل التكنولوجيا وحيازتها وتكييفها وتطويرها".

كما طُرح عدد مقترحات قطاعية لإدماج المشاريع الجارية في عملية برنامج العمل الوطني. وكان ذلك في المحفل الوطني. وقد شملت هذه مجالات قطاعية وعبر قطاعية، وتضمنت تخفيف الفقر وإشراك قطاع السياحة. وفي الوقت الحاضر، فإن المشاريع التي بدأتها المجتمعات المحلية هي وحدها التي تنفذ في الميدان في إطار عملية برنامج العمل الوطني. أما البرامج التي قدم عليها غيرها أثناء المحفل الوطني الأول، فإنها لا تزال في طور التشكيل.

وقد أعطيت الأولوية لتعزيز قدرات الهياكل القائمة لصنع القرار على الصعيد المحلي. ويتم ذلك عن طريق التعاون بين أمانة برنامج العمل الوطني ولجنة التنسيق الوطني لمكافحة التصحر. وعلى مستوى المناطق المختارة للعمل الرائد، شكّلت لجان مناطق لمكافحة التصحر، وذلك لتيسير الاتصال بين المستويين المحلي والوطني. ويجري السعي إلى تعزيز القدرات المحلية على مكافحة التصحر عن طريق جمع الأموال. وقد قامت لجنة التنسيق الوطني لمكافحة التصحر، بالاشتراك مع أمانة برنامج العمل الوطني، بجمع أموال حفازة دعماً لمشاريع المجتمع المحلي الرائدة التي يمكن فيما بعد محاكاتها على نطاق واسع. وهذا النوع من الدعم يرد بخطى بطيئة، وقد تلقت لجنة التنسيق الوطني الكينية لمكافحة التصحر دعماً لهذا الغرض حتى الآن من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحكومتنا أستراليا وهولندا، وكذلك من خلال برنامج مكافحة التصحر التبعي الذي تتولاه مؤسسة الأنباء الاقتصادية لأفريقيا (EcoNews Africa).

وفي المرحلة الأولى من عملية برنامج العمل الوطني، أُرسي الإطار لوضع وتنفيذ برامج العمل ذات الأولوية التي تم تحديدها أثناء العملية الاستشارية والمبينة كذلك في الاتفاقية. إلا أن التقدم بطيء للغاية بسبب قلة

الموارد المالية. على أن الدعم لمبادرات المجتمع المحلي ولإنشاء الصناديق الاستثنائية للمجتمع المحلي في مختلف المناطق يعد أكثر البرامج ذات الأولوية تقدماً.

إن المعلومات التي تم تحصيلها أثناء عملية تحديد أولويات برنامج العمل الوطني وعملية تقييم احتياجات المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المحلي، إلى جانب الخبرة المكتسبة في مشاريع المجتمع المحلي الرائدة، جاءت مؤكدة للافتقار إلى الإدارة الفعالة وإلى القدرة على التأثير الخارجي لدى منظمات المجتمع المحلي، ولا سيما بين النساء.

واعتراضاً بهذه النواقص وحرصاً على العمل الفعال مع المجتمعات المحلية المتأثرة على مستوى القاعدة الشعبية، ستعتمد المرحلة الثانية من عملية برنامج العمل الوطني إلى تقوية وتعزيز أنشطة بناء القدرات للنساء عن طريق الهياكل المحلية للمنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المحلي. وفي هذه الأثناء نجد أن التدريب الذي يعطى لمنظمات فرادى ذات مبادرات ريادية من منظمات المجتمع المحلي مشجع للغاية.

وتُبرز الاتفاقية حسناً بناء الشراكات. وهذا بقصد تلافى الازدواج والمنافسة وزيادة الكفاءة وتعزيز فعالية الموارد المحدودة. وفي المشاريع السبعة الريادية القائمة على المجتمع المحلي، ما برحت أمانة برنامج العمل الوطني تتعاون مع المنظمات غير الحكومية ذات القاعدة المحلية وإدارات الحكومة الفنية لتوفير الدعم التقني لمنظمات المجتمع المحلي فضلاً عن إتاحة خدمات الرصد والتقييم نيابة عن أمانة برنامج العمل الوطني. وقد وُضعت اتفاقات تعاون من هذا القبيل في حالة كل منظمة من منظمات المجتمع المحلي، وذلك مع المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية والشركاء الإنمائيين والمانحين.

٦- المخصصات المالية من ميزانيات التنفيذ الوطنية، فضلاً عن المساعدة المالية والتعاون التقني الذي تم الحصول عليه واللازم للتعرف على الاحتياجات وتحديد أولوياتها

إن التخطيط الإنمائي في كينيا ما برح يتأثر على مدى السنين تأثراً شديداً بالحاجة إلى التصدي للمشكلة المزدوجة المتمثلة في التصحر والجفاف. وهذا أمر له أسباب وجيهة نظراً إلى ما للتصحر من آثار سلبية على النسيج الاجتماعي والبيئي فضلاً عن الاقتصادي للمجتمع الكيني. وقد سار التخطيط على أساس قطاعي على النحو الذي تقضي به السياسات القطاعية القائمة. وبالمثل فإن الالتزامات المالية تجاه الأنشطة ما برحت ترد على أساس قطاعي.

وقد كان تنفيذ أنشطة مكافحة التصحر مجالاً لعمل طائفة واسعة من ذوي الشأن ابتداءً بالوزارات الحكومية ثم المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي وحتى المانحين. ولتمويل الأنشطة اعتمدت مجموعة واسعة من الآليات. وتشمل هذه المساهمة الحكومية عن طريق مخصصات الميزانية الوطنية، والتمويل المباشر عن طريق

المنظمات غير الحكومية، وحركة الاعتماد الذاتي (هارامبي)، وتقاسم التكاليف فيما بين المانحين والمستفيدين من المشاريع، فضلاً عن الترتيبات المالية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

ويجري تمويل عملية برنامج العمل الوطني في كينيا عن طريق جهود تعاونية من جانب الحكومة والمانحين والمجتمعات المتأثرة. وقد نُفذت المرحلة الأولى بمساهمة من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٣٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة)، وحكومة أستراليا (١٠ ٠٠٠ دولار)، وهولندا (٥ ٠٠٠ دولار).

وقد قدمت حكومة كينيا حيز المكاتب لأمانة برنامج العمل الوطني فضلاً عن المرتبات والمكافآت للموظفين العاملين في هيئة التنسيق الوطنية. وقد بدأت المرحلة الثانية باستخدام الأموال المتبقية من المرحلة الأولى.

إن الوصول إلى التمويل الكافي والمؤكد لعملية برنامج العمل الوطني أمر يشكل قيداً بالغاً. ولتحسين الحالة سيكون من الضروري الحصول على مساعدة مالية من المانحين لكي يتسنى تشغيل الصندوق الاستثماري المجتمعي المقترح لمكافحة التصحر (٤٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة)؛ وتوسيع الدعم لمبادرات المجتمع المحلي (٦ ملايين من الدولارات)؛ وإدخال قضايا المساواة بين الجنسين في المجرى العام لعملية برنامج العمل الوطني (٥٠ ٠٠٠ دولار) وتطوير البرامج القطاعية وعبر القطاعية (٤٠ ٠٠٠ دولار).

#### ٧- استعراض المقاييس والمؤشرات المستخدمة لمعايرة التقدم وتقييمه

تم إعداد وعرض ومناقشة ورقة شاملة عن الحاجة إلى نظام وطني للمعلومات البيئية، ودوره في مكافحة التصحر في كينيا. وقد حددت الورقة جوانب كثيرة ومجموعات من البيانات اللازمة لتشخيص التصحر ومكافحته مكافحة فعالة. وهذه المجموعات من البيانات مشتتة بين عدة منظمات ودوائر الحكومة وهيئات دولية ومؤسسات خاصة أخرى. وهي كلها تأتي في قوالب وأشكال مختلفة وبدرجات متفاوتة من حيث النوعية. وقد اقترحت تقوية المؤسسات ذات الأهمية البالغة لتحسين مجموعات بياناتها ولتمكينها من الربط الشبكي وتيسير تبادل البيانات والمعلومات. وقد اقترحت آلية عملية لنظام المعلومات البيئية اعتمدها المحفل. ويجري تفصيل الاقتراح توطئة للسعي إلى تمويله.

#### ليسوتو

١- يتضمن القسم الاستهلاكي إبراز كون مساحة ليسوتو البرية مساحة تغطي الجانب الأكبر منها جبال وعرة، ولا تمثل الأراضي القابلة للزراعة أكثر من ٩ في المائة منها، ومعظمها في المنطقة الواطئة. ويعطي عرضاً موجزاً للمؤشرات الاقتصادية الخاصة بليسوتو موضحاً أن القطاع الزراعي يسهم بحوالي ١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يمثل أدنى مستوى من الإنتاجية الزراعية في منطقة الجنوب الأفريقي. كما يذكر أن الهدف الإنمائي

الأول للحكومة هو تخفيف الفقر. ويبرز كذلك أن البلاد مهددة بالتصحر بسبب تآكل التربة وتدهور الأراضي. فالتربة تُفقد بسبب المؤثرات المائية والرياحية. ويؤدي فقدان المحتوى والمغذيات العضوية من التربة إلى ممارسات زراعية رديئة، وتؤدي الأشكال المختلفة من إزاحة الكتلة الإحيائية إلى خفض قدرة التربة على الاحتفاظ بالمياه، وإلى تدني عمق التربة مما يعوق النمو السليم للجذور، وإلى الإضرار بصورة عامة ببنية التربة. والأرض الصالحة للزراعة والرعي تشتد ندرتها على مر الوقت. فليسوتو تواجه أزمة كبرى تتمثل في تدهور الأراضي نتيجة تآكل التربة.

٢- كما يغطي القسم السياسات والاستراتيجيات والأولويات المحددة في إطار خطط التنمية المستدامة. ويرسم الخطوط العامة لجهود منها خطط التنمية الوطنية، والخطة الوطنية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. كما يشير القسم إلى سياسة البيئة التي تشكل السياسة الوطنية لضمان حماية وصون البيئة بقصد بلوغ التنمية المستدامة في ليسوتو؛ وإلى استراتيجيات مكافحة التصحر التي وضعت قبل ظهور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ويوضح خاصة سياسات استخدام الأراضي التي ترمي إلى بلوغ سياسة لاستخدام الأراضي ملائمة لأحوال المنطقة المناخية ونوع تربتها. وعلى ذلك فقد وضعت سياسات لكل من الاستخدامات الرئيسية وهي:

#### السياسة الزراعية

تركز سياسات الحكومة الزراعية على زيادة إنتاج وتسويق المحاصيل الزراعية، وعلى الثروة الحيوانية ومنتجاتها على نحو يتسق مع مقتضيات صون قاعدة البلاد من الأراضي.

سياسات واستراتيجيات الثروة الحيوانية وإدارة المراعي.

وهذه تهدف إلى بلوغ الاعتماد الذاتي وزيادة دخول مالكي الثروة الحيوانية، وتذكر سياسة الثروة الحيوانية وإدارة المراعي أن هدفها العام هو حماية وتجديد البيئة الطبيعية وقاعدة الموارد.

#### سياسة الموارد المائية

وهذه تهدف إلى تحقيق الانتفاع من الموارد المائية على نحو يحسن أسباب الرزق والحالة الاقتصادية والمالية للناس بكفالة الموارد المائية اللازمة كما ونوعاً.

٣- أما التدابير المؤسسية المتخذة لتنفيذ الاتفاقية فهي تتلخص فيما يلي: إن المسؤولية عن تنسيق إعداد وتنفيذ برنامج العمل الوطني مسندة إلى أمانة البيئة الوطنية التي تصبح جهة الوصل للبرامج. ومن المقرر أن تتخذ الأمانة خطوات عاجلة في سبيل تفصيل وتنفيذ برامج مكافحة التصحر على الصعيد الوطني. وفيما يتعلق بعملية برنامج العمل الوطني أصبحت أمانة البيئة الوطنية وكالة حكومية مسؤولة عن تنسيق الأنشطة المتصلة بإعداد وثيقة برنامج

العمل الوطني، وتنفيذ البرامج، ورصد وتقييم تأثير البرامج. وهذه التدابير تعتبر هامة ومتكاملة ويجب القيام بها بصورة متزامنة كجزء من البرامج الرامية إلى مكافحة التصحر في ليسوتو.

ويوفر مشروع قانون البيئة في ليسوتو (١٩٩٨) الأساس لتنسيق أنشطة مختلف القطاعات والإدارات ويوجد الآلية القانونية لتحديد المعايير الدنيا لحماية البيئة كلها. كما أن هذه القوانين تتيح آليات لتنظيم القضايا المتعددة القطاعات، وللتدخل إنفاذاً للمعايير.

٤- يعطي هذا القسم موجزاً عن عملية المشاركة العامة دعماً لإعداد وتنفيذ برامج العمل من أجل وضع عملية برنامج العمل الوطني موضع التطبيق. فيذكر أن إنشاء هيئة التنسيق للمناطق في ١٩٩٤ والدراسة المكتبية التي صدر التكليف بها في نفس السنة قد أتاحا تنظيم وعقد حلقات عمل في المناطق بمشاركة من أمناء المناطق وكبار الزعماء، ورؤساء الإدارات على مستوى المناطق ولجان تنمية المناطق، ورابطات الزراعة، والرؤساء التقليديين، وأعضاء البرلمان. وقد بلغت هذه الجهود ذروتها بعقد المحفل الوطني المعني بقضايا التصحر في آذار/مارس ١٩٩٨ الذي أنتج وثيقة برنامج العمل الوطني.

٥- وحرصاً على اتباع نهج تأمين المشاركة الشعبية دعي جميع ذوي الشأن للاشتراك في عملية تشاورية دعماً لإعداد وتنفيذ برنامج العمل الوطني. وإلى جانب الدعم والالتزام المتواصلين من جانب حكومة ليسوتو، تم تحقيق اتفاق شراكة مع بعض وكالات الأمم المتحدة والبلدان المتقدمة النمو من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وفي هذا الصدد قدم الشركاء المتعاونون التالي بيانهم دعماً مالياً تشتد الحاجة إليه: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أمانة اتفاقية مكافحة التصحر. وقد ساعد مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف المشروع المجتمعي الرائد في هاخورو بتقديم دعم مالي لأنشطة استصلاح الأراضي.

٦- ويوجز القسم ٦ التدابير المتخذة لمكافحة التصحر والبرامج التقنية في هذا الميدان. ويُرجع بذل الجهود المتسارعة لمكافحة تآكل التربة في ليسوتو إلى الثلاثينات. ويبين أنه حتى فترة قريبة كانت هذه الجهود تشدد أساساً على الأعمال الإنشائية من قبيل إقامة المصاطب والحواجز الكنتورية، ومحتجزات الطمي، وقنوات أو سدود التحويل إلخ. وقد وجد أن هذه الاستراتيجية إنما توفر حلاً مؤقتة ليس إلا.

فسياسة الحكومة تتوجه الآن إلى وسائل الصون البيولوجي مع التشديد بوجه خاص على المشاركة المجتمعية. وفي استدرار هذه المشاركة، تسعى الاستراتيجية الآن إلى الجمع بين الأهداف الانتاجية وأهداف الصون وحفظ البيئة. فالتنوع الزراعي والتسويق الناجحان يتطلبان إيجاد تدابير فعالة لصون البيئة وحمايتها. والحاجة قائمة إلى اعتماد نهج كلي يدمج التنمية الريفية مع الصون والتخطيط البيئي، ويشدد على أهمية التقنيات المقبولة والقليلة التكاليف. كما يذكر هذا القسم التدابير المنتواه في إطار برنامج العمل الوطني. وهذه تشمل:



- ٢- تقصي العوامل المادية والاجتماعية التي تؤدي إلى تدهور قاعدة البلاد من الأراضي؛
- ٣- تركيز الجهود لزيادة الحصيد المائبة بإصلاح البرك والسدود القديمة وإنشاء وحدات جديدة منها؛
- ٤- اعتماد نهج قائم على المشاركة في إدارة الموارد يجري فيه التشديد بصورة أكبر على الزراعة والمجمعات المحلية بوصفها جهات فاعلة في مجال التنمية؛
- ٥- توطيد وترشيد عمليات المؤسسات التي تعالج قضايا البيئة والعون واستعمال الأراضي؛
- ٦- تقوية برنامج حفظ الأنواع المحلية المهدهة بالانقراض.
- ٧- ويسعى القسم ٧ إلى التعرف على اعتمادات الميزانية ذات الأثر المباشر على مكافحة التصحر. ويذكر أن السجلات المالية للحكومة تكشف عن مبلغ إجمالي قدره ١٠١ مليون مالوت (دولار الولايات المتحدة يعادل ٦ وحدات من عملة المالوت)، وهي تبين أن هذا المبلغ يمثل المساهمة السنوية لحكومة ليسوتو إلى جانب مجتمع المانحين.
- ٨- وأخيراً يستعرض أمر المعايير والمؤشرات اللازمة لقياس وتقدير مدى التقدم. وفي هذا الصدد يلاحظ أن مؤشرات التصحر قابلة للقياس وأنه توجد معالم يمكن مراقبتها لتقدير مدى التدهور الحاصل في رقعة معينة. وهذه قد تتمثل في خصائص مادية أو اجتماعية - اقتصادية. وقد اقترحت حتى الآن مؤشرات معينة للتصحر على الصعيد الميداني في ليسوتو، وسوف تولى مزيداً من النظر قبل تطبيقها.

## ليبيا

### ١- تواصل الجهود

تمثل الزراعة والإنتاج الحيواني في ليبيا، شأنها شأن معظم بلدان العالم لا سيما الواقعة منها في حزام المنطقة الجافة وشبه الجافة، أكثر الأنشطة الاقتصادية ارتباطاً بقضايا التصحر وتأثراً بمختلف جوانبها. فهذه البلدان تعتمد كلياً على العناصر الجوهريّة المتمثلة في الموارد الطبيعية المتجددة والأراضي من جهة ولكن تأثرها المباشر على حالة هذه العناصر وقدرتها الإنتاجية قد تكون إيجابية أو سلبية من جهة أخرى، وذلك يتوقف على عدد من العوامل الاقتصادية والمؤثرات الاجتماعية والظروف والأوضاع البيئية وعلى التفاعل فيما بينها.

وتأسيساً على ذلك فإنه يمكن النظر إلى الجهود التي شهدتها ليبيا خلال العقود الماضية في مجال الزراعة والإنتاج الحيواني على أنها جهود مكثفة لمكافحة التصحر حيث فاقت المخصصات لهذه الجهود مبلغ ١٥ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة، وذلك أساساً لتنفيذ سلسلة ضخمة من برامج وأنشطة التنمية الزراعية والريفية،

اشتملت على استصلاح وتعمير حوالي ٢ مليون هكتار وتنفيذ ١١٧ مشروعاً زراعياً منها سبعة مشاريع إنتاجية استراتيجية تقارب مساحتها ٤٠ ٠٠٠ هكتار، وذلك بهدف تقليل المسافة الفاصلة بين الإنتاج والطلب المتزايد على الغذاء للسكان الذين تتنامى أعدادهم باطراد بمعدل ٣ في المائة سنوياً.

كما اشتملت هذه المشاريع على إنشاء قرى ومجتمعات مستقرة قائمة على أنشطة الفلاحة والرعي وذلك من خلال إقامة ٧٥ مشروعاً استيطانياً ضمت ٢٢ ٠٠٠ مزرعة بهدف تطوير المناطق الريفية وخلق فرص جديدة للعمل تحقق دخولاً مناسبة ومستوى لائقاً من المعيشة للأفراد، مما يشجع على الهجرة العكسية والاستقرار ويكفل تحقيق زيادة مستمرة في حجم وتنوع الإنتاج الزراعي والحيواني.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن البرامج والأنشطة الإنمائية التي تم تنفيذها تضمنت اتخاذ تدابير هامة وعملية لصون وحماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية الأساسية وتحسين إنتاجية الأراضي. وقد تمثل الجانب الأكبر منها في تدابير واسعة لتشجير حوالي ٢٥٠ ٠٠٠ هكتار لتحقيق أغراض متفاوتة، وتنمية مناطق شاسعة من المراعي الطبيعية تجاوزت مساحتها ٢,٥ مليون هكتار، وتطبيق إجراءات مكثفة لحفظ التربة لإقامة مشاريع على مساحة قدرها ١٩٢ ٠٠٠ هكتار لمقاومة التآكل الناتج عن المياه في المناطق الجبلية، وتثبيت الكثبان الرملية المتحركة باستخدام المشتقات النفطية والطرق الميكانيكية المختلفة لتحويلها إلى نطاقات خضراء. كما أنشئت، كجزء من هذه البرامج والأنشطة، مشروعات للتنمية المائية تضمنت خطوات لاستغلال المياه السطحية. فأقيمت إلى جانب آلاف الخزانات والصحاريح ١٦ من السدود الرئيسية بسعة تخزينية تقدر بحوالي ٣٠٠ مليون متر مكعب في السنة. وتجري سنوياً معالجة أكثر من ١٠٠ مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي لإعادة استخدامها في الأغراض الزراعية. كذلك تم تأسيس محميتين طبيعيتين وخمسة منتزهات وطنية غطت مساحات شاسعة تصل إلى ١٣٤ ٠٠٠ هكتار موزعة على مختلف المناطق البيئية المتميزة. ولقد واکب ذلك كله سن مجموعة متماسكة ومتراصة من القوانين والتشريعات ومعها مجموعة من القواعد التابعة والتكميلية.

وخلص القول إن هذه البرامج والأنشطة قد أسفرت عن زيادة الإنتاجية في مجالي الإنتاج الزراعي والإنتاج الحيواني على امتداد المنطقة كلها، وحققت الاكتفاء الذاتي إلى جانب فوائض من معظم الغلات. وبذلك فإن الأداء العام للزراعة والإنتاج الحيواني يوفر الثقة في القدرة على ملاحقة النمو السكاني والطلب المتزايد على الغذاء وتوفير فرص جديدة للعمل بمعدل زيادة سنوي قدره ٢,١ في المائة. حيث وصل معدل النمو الإنتاجي في كلا المجالين إلى ١٥ في المائة، وارتفعت نسبة مساهمة كل منهما في الناتج الوطني الإجمالي إلى أكثر من ٥ في المائة، الأمر الذي يرتقى بهذه الجهود إلى مستوى التجربة الفريدة، فقد أصبحت ليبيا تعد خلال عقدي الستينات والسبعينات بلداً رائداً على مستوى العالم كله في مجال مكافحة التصحر.

٢- التحديات الرئيسية

كنتيجة مصاحبة لتحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع مستويات الدخل للسكان، لم يكن ثمة مناص من ظهور العديد من الضغوط والتأثيرات المناوئة التي أُلقت بظلالها السلبية على مسيرة التجربة الليبية ووجهتها، ووقفت حائلاً دون تحقيق أهدافها المرجوة على النحو المنشود. وقد جاءت هذه الضغوط والتأثيرات كانعكاس مباشر لما فرضته طبيعة هذه الفترة الزمنية وما اقتضته متطلبات وتطلعات التنمية. فكانت النتيجة تعرض الموارد الطبيعية الأساسية والأراضي لأشكال شتى من التلوث والإجهاد والتدهور والإتلاف شارك في إحداثها اجتماع وتفاعل عدد من العوامل والظروف والأطراف المختلفة.

إن القيود البيئية القائمة تنسب إلى عناصر المناخ الصحراوي الذي ساهم بدور هام في تحديد استعمالات الأراضي وتشكيل الميزان المائي الحساس الذي نادراً ما يتحقق في معظم المناطق بسبب قلة الأمطار وتذبذب معدلات هطولها وتباين توزيعها الفصلي، حيث تقدر كمية المياه المتاحة سنوياً بحوالي ٤ ٠٠٠ مليار متر مكعب. وفي ظل هذه القيود أدت عوامل الجفاف المختلفة إلى تكوين خصائص كيميائية معينة وإلى تربة تتسم بصورة طبيعية بالهشاشة، مما جعل قاعدة الأراضي الزراعية قاعدة محدودة لا تتعدى نسبة ٢ في المائة من إجمالي المساحة الكلية للبلاد. كما كانت لهذه العوامل انعكاساتها على تركيب وتوزيع الغطاء النباتي الطبيعي الذي لا يوفر إلا ما يكفي لسداد نسبة متواضعة قدرها ٣٥ في المائة من الاحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية.

المساحات المتصحرة والمساحات المهددة بالتصحّر: النسبة المئوية

للمساحات المتصحرة إجمالاً، حسب درجة تصحرها

تصحّر طفيف (النسبة المئوية)	تصحّر متوسط (النسبة المئوية)	تصحّر شديد (النسبة المئوية)	تصحّر شديد جداً (النسبة المئوية)
٠,٥	٢٨,٣	٤٨,٤	٢٢,٨

المصدر: "الأثار البيئية للتنمية الزراعية"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩١.

ولسد الفجوة الغذائية وملاحقة الطلب المتزايد على الغذاء وعلى فرص العمل المناسبة اقتضى الأمر تكثيف الزراعة في بعض المناطق، والتوسع في زراعة الأراضي الحديّة مما تطلب استعمال الكثير من موارد المياه، والأخذ بعدد أكبر من الوسائل التقنية والمدخلات الخارجية. وبذلك فرض مزيد من الضغط على الموارد الطبيعية الأساسية والأراضي مما أدى إلى زيادة وتسريع عمليات التصحر، الأمر الذي يتجلى بوضوح في نزوب المياه الجوفية وازدياد تملحها في بعض الخزانات الرئيسية التي تعرضت لسحب حاد ومستمر. فتولد بذلك عجز سنوي بين كميات المياه المتوفرة بصورة طبيعية وكميات السحب. فيقدر أن أكثر من ألف مليار متر مكعب في السنة يسحب من خزان سهل الجفارة حيث يستأثر حصة النشاط الزراعي بما يعادل ٨٠ في المائة من مجموع الاستهلاك تقريباً. كما أن

الغطاء النباتي يتناقص والأراضي الشجرية تحول إلى الاستخدامات الزراعية بمتوسط قدره ٢ ٥٠٠ هكتار في السنة، والتربة تفقد خصوبتها بصورة مستمرة، ويتعرض ما يربو على ١,٥ مليون هكتار من الأراضي الزراعية والرعية إلى معدلات متزايدة من التعرية نتيجة للتوسع والإفراط في استخدام التقنيات والآلات الزراعية وامتداد الزراعة إلى أراضٍ حدية تتراوح معدلات الأمطار فيها بين ١٠٠ و ١٥٠ مليمتر سنوياً. وعلاوة على ذلك تتعرض الأراضي للرعي المفرط نتيجة لتضاعف الحمولة الحيوانية إلى ستة أمثال ما كانت عليه خلال النصف قرن الماضي، كما يشاهد تناقص الحياة البرية سواء من حيث الكمية أو التنوع الحيوي، وانحصار أكثر من ٢٥ في المائة من الأراضي الزراعية جيدة الخصوبة أمام تنامي الزحف العمراني في المناطق المحيطة بالمدن حيث وصل معدل النمو السكاني إلى ٨ في المائة مقابل ١ في المائة بالمناطق الريفية، وهو أمر سيظل يشكل التحدي الرئيسي لمستقبل النشاط الزراعي والرعي في وقت لا يزال الإنتاج فيه متخلفاً عن الطلب.

#### نسبة الأراضي الصالحة للزراعة إلى عدد الجرارات

السنة	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
هكتاراً للجرار الواحد	٨٨٥	٧٧٦	٦٩٤	١٥٥	١٤٨	٧٦

المصدر: المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، ١٩٩٠، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

#### أثر التوسع الحضاري المتوقع على الأراضي الزراعية في عام ٢٠٠٠

أصناف الأراضي	مساحة الأراضي الحضرية وحصتها المتوقعة من هكتارات الأراضي الزراعية حسب أصنافها في عام ٢٠٠٠
الصنف الأول	١ ٣٥٠ (٤٦,٨ في المائة)
الصنف الثاني	٢٧ ٨٠٠ (١٥,٦ في المائة)
الصنف الثالث	٣٠ ٣٠٠ (٤,٢ في المائة)
الصنف الرابع	٩ ٤٥٠ (٢,٤ في المائة)
الصنف الخامس	١٩ ٠٠٠ (١,١ في المائة)
مجموع مساحة الأراضي الحضرية	٩٧ ٩٠٠

المصدر: "المنظور البيئي لعام ٢٠٠٠"، الهيئة القومية للبحث العلمي، المركز الفني لحماية البيئة، ١٩٩٢.

وعلى الرغم من العديد من الضغوط المفروضة على قاعدة الموارد الطبيعية والأراضي والمؤثرة على إنتاجيتها فإنه يمكن الحد من هذه القيود وإيجاد حلول جذرية وسريعة لها تعتمد أساساً على التنظيم القانوني والترشيد، الأمر الذي يُرجح أن يخفف أيضاً من حدة القيود البيئية القائمة. ومع وجود إمكانات مشجعة على تكثيف الزراعة والانتاج الحيواني وزيادة إنتاجيتها في كثير من المناطق ذات العوامل والظروف البيئية الجيدة، فإن زيادة

معدلات التصحر تتنامى في مناطق كثيرة متمثلة في تدهور الموارد الطبيعية واستنزافها، ونقص المياه وتدني نوعيتها، وانحصار الأراضي الزراعية وانخفاض إنتاجيتها، واستمرار الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية بسبب قلة الامكانيات والموارد والاستثمارات في المناطق الريفية. ومن المحتم أن تظل هذه القضايا قضايا تفرض نفسها بإلحاح في مواجهة النمو السكاني والطلب المتزايد على الغذاء واتجاهات القوى العاملة، فهي قضايا تتبع أهميتها من كون الأراضي والمياه تشكلان الموردتين الأساسيين، والعماد الرئيسي لحاضر ومستقبل الزراعة والانتاج الحيواني.

### ٣- عوامل أساسية

تشير التقديرات والتوقعات المستقبلية إلى أن عدد سكان ليبيا سيتجاوز عشرة ملايين في عام ٢٠٢٥، وسيعيش أكثر من ٩٠ في المائة منهم في المناطق الحضرية، وسيكون نصيب المدن الكبرى ٧٠ في المائة من هؤلاء. وهذه الزيادة السكانية المتوقعة ستتطلب تسارعاً أكبر في تحقيق زيادة مطردة في الانتاج الزراعي والحيواني من جهة في حين أنها ستؤدي من الجهة الأخرى إلى تزايد في النمو الحضري على حساب الأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى خسارة تتجاوز نسبة ٤٥ في المائة من الأراضي جيدة الخصوبة. كما تشير نفس التقديرات والتوقعات المستقبلية أيضاً إلى أن أكثر من ٦٠ في المائة من السكان الموجودين الآن سيظلون على قيد الحياة في سنة ٢٠٢٥ حيث يلمسون بأنفسهم حجم المشاكل والأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية والتي تهدد الأراضي التي سيعتمدون عليها في انتاج وتوفير غذائهم في المستقبل. وبالتالي فإن تفاعلاتهم الاقتصادية والاجتماعية ستكون بالتالي عنصراً أساسياً فاعلاً ومؤثراً بشكل كبير في تحديد الإطار العام لمستقبل الزراعة والانتاج الحيواني ورسم خارطتهما الانتاجية خلال القرن القادم.

وأمام هذا التزايد المتوقع في أعداد السكان والاتجاهات الحالية للقوى العاملة، وبالنظر والإشارة إلى تعرض الموارد الطبيعية للتأثر ومحدودية الأراضي الزراعية، فإن بلوغ الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة التي تشمل الأمن الغذائي وتحقيق متطلباته بشكل يكون قادراً على الحفاظ على "قدرة جميع الأفراد المادية والاقتصادية على الحصول على الأغذية بجميع الأوقات" سوف يتطلب إنتهاج أساليب إنمائية تعمل على مراعاة ثلاثة عوامل رئيسية مترابطة ومتضاربة في الوقت نفسه:

١- العامل الأول يتمثل في الطلب على الغذاء. فالنهج السائد الآن، وهو نهج صحيح ورشيد، يقول بأن الموارد والأراضي المتاحة، زراعية أو قابلة للاستزراع، هي في الأساس موارد وأراض محدودة، وبالتالي ينبغي استخدامها واستعمالها على الوجه الأمثل والأصح في انتاج الغذاء لسد الاحتياجات البشرية الأساسية التي هي الآن أخذة في الازدياد نتيجة للنمو الطبيعي في تعداد السكان وتحسن مستوياتهم المعيشية.

٢- العامل الثاني يتعلق باتجاهات القوى العاملة، حيث أن فرص الحصول على عمل يدر دخلاً كافياً ومناسباً يكفل تحقيق مستوى لائق وكريم من المعيشة لسكان المناطق الريفية المعتمدين على الأنشطة الزراعية والرعيية

سوف يصبح قضية مستقبلية قائمة في حد ذاتها أمام الفيض المتزايد من طالبي العمل بالقياس إلى الموارد المعرضة للتأثر والأراضي المحدودة فضلاً عن التطور السريع في التقنيات المستخدمة وتفشي استخدامها.

٣- العامل الثالث يعنى بتحديد الفرص المتاحة للانتفاع بالموارد والأراضي. فتعرض الموارد للتأثر ومحدودية الأراضي هما عقبة رئيسية. ولضمان تحقيق أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة يصبح من الضروري توفير فوص أكثر تكافؤاً للانتفاع بهذه الموارد الطبيعية والأراضي على نحو يكفل توفير كميات الغذاء للسكان الذين تتزايد أعدادهم وتوفير العمل لهم، لا سيما في المناطق الأكثر تعرضاً للتأثر.

#### نمو الاحتياجات من القمح حتى عام ٢٠٠٠

نسبة الاكتفاء الذاتي	الفجوة الغذائية (بآلاف الأطنان)	حجم الاستهلاك (بآلاف الأطنان)	انتاج القمح (بآلاف الأطنان)	عدد السكان (بآلاف)	العام
٢٧ في المائة	٤٢٧	٦٨٢	١٨٥	٤ ٢٠٢	١٩٩٠
٢٢ في المائة	٦٤٥	٨٣٠	١٨٥	٥ ١١٢	١٩٩٥
١٨ في المائة	٨٢٥	١ ٠١٠	١٨٥	٦ ٢٢٠	٢٠٠٠

المصدر: "القمح والشعير: حقائق وأرقام"، صالح الهماي، ساسي حراقا وآخرون، مركز البحوث الزراعية، ١٩٩٢.

#### القوى العاملة الكلية والقوى العاملة الزراعية

النسبة المئوية	القوى العاملة الزراعية (بالآلاف)	القوى العاملة الكلية (بالآلاف)	العام
٢٣	١٢٢	٥٣١	١٩٧٤
٢١	١٥٦	٧٢٣	١٩٨٠
١٥	١٥١	١ ٠٢٣	١٩٨٧
١٤	١٥٣	١ ٠٥٩	١٩٨٨
١٤	١٥٤	١ ٠٩٤	١٩٩٥
١٥	٢١٩	١ ٢٢٤	١٩٩٦

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية (سلسلة مجلدات الإحصاءات الزراعية).

## الإطار العام للبرنامج الوطني (المؤثرات والقيود)

### ١- تنوع الخيارات

إن النشاطين الزراعي والرعوي بوضعهما الراهن غير قادرين على أن يفيا بكامل وظيفتهما الحيوية في توفير السلع الغذائية الرئيسية (القمح، اللحوم، منتجات الألبان). على أن الزراعة والانتاج الحيواني هما في الأساس أنشطة تستطيع أن تحقق نمواً متزايداً وقابلاً للاستمرار اعتماداً على الموارد الطبيعية والأراضي المتاحة في الوقت الحاضر شريطة أن تُستخدم لذلك نظم وأنماط إنتاجية تتماشى ومعدلات تجدها الطبيعي. ومراعاة الاعتبارات الثلاثة السابقة سوف تتطلب بالضرورة تنفيذ سلسلة متكاملة ومترابطة من الأنشطة الإنمائية الموجهة في المقام الأول نحو مكافحة التصحر من خلال تطبيق أساليب الإدارة والصون التي تلائم كل منطقة حسب ظروفها الطبيعية وخصائصها البيئية. كما ينبغي القيام بالاستثمارات المناسبة في مجالات البنية الأساسية والأنشطة المعاونة والمكاملة والخدمات الأخرى التي تساعد على توسيع الخيارات أمام السكان حتى لا يضطرون إلى الإضرار بمواردهم وأراضيهم. والطريق الذي يُتبع ينبغي أن يكون طريق تحسين الكفاءة والاستخدامات لهذه الموارد والأراضي بتطبيق نظم وأنماط إنتاجية وتصنيعية وتسويقية متنوعة تمكّن من اتخاذ وتنفيذ الإجراءات والتدابير العملية التي تجعل من المحافظة على الموارد والأراضي ركيزة أساسية في معادلة إشباع الحاجات البشرية للأجيال الحاضرة والمقبلة، على نحو يعزز من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للدور المستقبلي للنشاطين الزراعي والرعوي.

### ٢- مشروع القرن العشرين

ولتحقيق هذه الأهداف كان من الضروري البحث في كيفية موازنة العلاقة بين عناصر الحضارة الأساسية (الإنسان، الماء، الأرض الصالحة للزراعة) الموزعة توزيعاً جغرافياً غير متساوٍ ثم استعمالها معاً لتحقيق أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة بقصد بلوغ الأمن الغذائي وتوفير فرص كافية وإضافية للعمل وحماية البيئة وصون الموارد الطبيعية المتجددة. وقد تجسدت هذه الاستراتيجية في تنفيذ واحد من أهم وأعظم المشاريع في مجال البيئة والتنمية خلال هذا القرن على مستوى العالم قاطبة متمثلاً في مشروع النهر الصناعي العظيم الذي وُضع باعتباره الخطوة العملية التي لم يكن ثمة مناص من ارتيادها لتحقيق التقدم والرخاء بتحويل الزراعة من نشاط يمارس من أجل مجرد البقاء إلى نشاط اقتصادي يمارس من أجل الرفاهية التي ستنمتع بها الأجيال الحاضرة والمقبلة.

### ٣- الإدارة والمشاركة الشعبية

ولأن الوعي الشعبي بقضايا التصحر والحاجة إلى صون الموارد الطبيعية والأراضي وحمايتها سيظلان من أهم الركائز الاستراتيجية التي تهدف إلى تحقيق غايات ومتطلبات التنمية المستدامة، فسيظل من الأمور الهامة التعرف على المعوقات التي تواجه النشاطين الزراعي والرعوي بالإضافة إلى إظهار الفائدة والنفع المرجو من وراء

البرامج والأنشطة الهادفة إلى المحافظة على الموارد والأراضي وتطوير سبل استخدامها واستغلالها، وتوضيح ذلك للسكان في المناطق المختلفة. على أن النجاح في هذا الصدد لن يتأتى إلا من خلال إدارة فاعلة وحاسمة تبدي قبل كل شيء اهتمامها بظروف السكان الاقتصادية والاجتماعية وتوليها كل الاعتبار.

ومثل هذه الإدارة بفهمها الكامل وإدراكها العميق لكل تلك التفاعلات والتأثيرات المتداخلة تستطيع إيجاد مشاركة إيجابية ونشطة من قبل هؤلاء السكان المعنيين بدءاً بالتشخيص السليم، ومروراً بوضع وتنفيذ التدابير والترتيبات اللازمة للتخفيف من حدة المعوقات والضغوط التي تعترض بوجه عام العناصر الأساسية المتمثلة في الموارد والأراضي، وانتهاء بأنشطة التنمية والاستثمار المناسبة. وبالتالي يصبح السكان عنصراً فاعلاً ومؤثراً بشكل كبير في إنجاح البرنامج الوطني لمكافحة التصحر.

#### ٤- استثمار رأس المال البشري

ومن ناحية أخرى ولكي يتم تخفيف حدة القيود وتقليل الضغوط المفروضة على الموارد والأراضي لتهيئة الظروف الملائمة والسبل المؤدية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتعين استخدام تقنيات مناسبة للظروف البيئية لكل منطقة، وذلك باعتماد برامج للتدريب تقوم في الأساس على التقييم المستمر والمفاضلة بين الخيارات المتاحة. وهذا يكفل بالتالي إيجاد مشاركة فعالة وواعية للسكان القادرين على الخلق والتجديد الذي يتأتى بتنمية مهاراتهم الذاتية واستعداداتهم الذهنية وقدراتهم الإدارية، مما ينتج عنه تقليل المخاطر وتحسين الكفاءة ورفع مستوى الأداء.

#### ٥- ترتيبات تقنية أساسية

وهناك دور إيجابي وفعال للبحث والتطوير يبدأ بزيادة البحوث والدراسات الإضافية التي توضح القضايا التي يلزم حسمها، ويتواصل بالسعي إلى الحصول على المزيد من المعارف العلمية والتقنية عن المناطق المختلفة بغية تحديد أنسب الطرق الزراعية والتصنيعية والتسويقية لكل منها. وهو ما يمكن تحديده بدراسة الاستخدام الأمثل للموارد والأراضي المتاحة من خلال مجموعة متكاملة من تدابير الصون والتنمية التي تلائم الظروف الطبيعية والبيئية الخاصة في كل منطقة بذاتها، وبحيث يُكفل ترابط هذه الأنظمة بما يحقق الحد الأمثل من الانتاج الذي يتجلى في تواصل وتنامي الإيرادات الاقتصادية.

#### ٦- ترسيخ المبادئ القانونية

وستكون هناك حاجة ماسة ومستمرة لوضع القوانين وسن التشريعات لتكون إطاراً مناسباً للجهود التي تبذل لمقاومة التصحر وتحقيق أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة، بيد أن إصدار قوانين وتشريعات ولوائح وضوابط في هذا المجال لن يكن كافياً في حد ذاته، ذلك أن الإشراف على تنفيذها ومراقبتها ومتابعتها أمر حيوي كذلك. وهذا يتطلب إرشاد أجهزة التفتيش والحماية والرقابة المختلفة إلى أهمية وحجم التأثيرات المختلفة للتصحر وبواعثه، فضلاً



عن الدور الذي يمكنها المساهمة به في تخفيف حدة القيود والضغط المترتبة. وذلك سيستدعي التنبؤ بما سيحدث بين الحين والآخر من نوبات الجفاف والعجز في الموارد الطبيعية في المناطق المتأثرة، كما سيستدعي توفير المرافق والخدمات الكافية لسكان تلك المناطق بالإضافة إلى اتخاذ بعض التدابير المؤقتة والتعويضية لتوفير الإمدادات اللازمة من الغذاء والأعلاف.

## مدغشقر

أولاً- يعزى السبب في تدهور البيئة في مدغشقر التي يدور مركز اهتمامها حول الإنسان وسعيه الدؤوب من أجل تحقيق التنمية على كافة المستويات إلى إدارة الموارد الطبيعية بطريقة غير مواتية وغير رشيدة وكذلك إلى التقلبات المناخية. والسمات المميزة لهذا الوضع هي عدم التوازن الإيكولوجي الذي يبعث على القلق ونقص إمكانات الإنتاج وتخریب البيئات الاحيائية. والنتيجة الطبيعية المترتبة على ذلك هي تردي الظروف المعيشية للسكان، خصوصاً في المناطق الريفية، وتزايد تأثر العديد من المناطق في البلاد بعملية التصحر.

وقد اعتمدت حكومة مدغشقر، إدراكاً منها لهذا التدهور في بيئة البلاد، الاستراتيجية العالمية للحفاظ على البيئة، التي أعلنت في عام ١٩٨٠، الأمر الذي دفعها إلى وضع استراتيجية بيئية خاصة بها. وهكذا، اعتمدت مدغشقر بموجب المرسوم رقم ٨٤-٤٥ الصادر في ١٤/١٢/١٩٨٤ استراتيجية وطنية للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. وقد لفتت هذه الاستراتيجية الانتباه إلى الدور الذي يقوم به الإنسان في بيئته، وطرحت مشكلة البيئة بطريقة شاملة لكنها ظلت ضعيفة التنفيذ نظراً لعدم توفر الموارد للدولة.

واتخذت الحكومة مبادرة جديدة فقد أعلن القانون رقم ٩٠٠٣٣ المؤرخ في ٢١/١٢/١٩٩٠ فيما يتعلق بميثاق البيئة في مدغشقر - وهو ميثاق يتضمن المبادئ العامة للسياسة الوطنية للبيئة وهي:

- ١- التصدي لتدهور البيئة المتزايد ووقف انتشاره
- ٢- مصالحة الإنسان مع بيئته
- ٣- إدماج السياسة البيئية في التنمية الشاملة للبلاد.

وجرى تنفيذ هذا القانون بوضع خطة عمل بيئية تتكون من ثلاثة برامج مدة كل منها نحو خمس سنوات وهدفها الرئيسي هو تعزيز التنمية من خلال استخدام الموارد الطبيعية استخداماً مستداماً، وعلى وجه الخصوص، الحفاظ على التنوع الاحيائي البيولوجي في مدغشقر لصالح الأجيال المقبلة.

وبدأ تنفيذ خطة العمل البيئية في عام ١٩٩١ وقد دخلت الآن في مرحلتها الثانية أو البرنامج البيئي الثاني. ويراعي هذا البرنامج، عن طريق النهج المختلفة التي يتبعها (النهج البرنامجي والنهج الإقليمي والنهج التشاركي) ومكوناته الخمسة عشر، الأغلبية العظمى من الأنشطة ذات الصلة بمكافحة التصحر.

ثانياً - ونتيجة لثلاثة عقود من الانكماش الاقتصادي، تعاني قرابة ثلاثة أرباع سكان مدغشقر اليوم من الفقر، تعيش منهم نسبة ٨٦ في المائة في المناطق الريفية. وقد وضع بلدنا استراتيجية للتنمية الريفية يُستهدف منها أساساً تحسين الظروف المعيشية.

ونظراً لهيكل الاقتصاد الملغاشي الذي هو زراعي وريفي في المقام الأول، يشكل سكان المناطق الريفية نحو ٨٥ في المائة من مجموع عدد السكان كما أن الزراعة التي تمثل ٣٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي تظل تتراجع نتيجة لسوء أداء القطاع الزراعي والأنشطة ذات الصلة به. لذلك، تتبدى ضرورة القيام بإصلاح للهيكل الأساسية المادية والمؤسسية والإنتاجية في المناطق الريفية فضلاً عن إعادة تعريف دور الدولة وتخفيف الضغوط التي ينوء بها كاهل القطاع الزراعي، على أن يجري ذلك دائماً مع احترام مبدأ التنمية المستدامة إيكولوجياً.

والأهداف المتوسطة الأجل لهذه الاستراتيجية المتعلقة بالتنمية الريفية هي:

- ١- كفالة الأمن الغذائي
- ٢- تشجيع نمو القطاع الزراعي وتعزيز قدرته التنافسية
- ٣- تخفيف حدة الفقر في المناطق الريفية
- ٤- ضمان استدامة الموارد الطبيعية للبلاد على الأجل الطويل.

وينبغي أن تُستكمل هذه المحاور الاستراتيجية بتدابير محددة مناسبة ومفيدة للبلاد، لذلك تقوم الحكومة بإعداد خطة عمل للتنمية الريفية، بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني ومؤسسات التمويل، في إطار عملية قائمة على المشاركة القوية. وقد أوفدت أفرقة عمل تقنية إلى مختلف مناطق البلاد من أجل ضمان إعداد خطة العمل هذه المتعلقة بالتنمية الريفية وكذلك اتخاذ التدابير العملية اللازمة لتنفيذها.

ومع ذلك، فإنه يجري حالياً تنفيذ بعض مشاريع/برامج التنمية الريفية من قبيل ما يلي:

- ١- البرنامج الوطني للبحوث الزراعية
- ٢- البرنامج الوطني لجعل الزراعة في متناول الجميع
- ٣- برنامج إصلاح المساحات المروية
- ٤- برنامج تقديم المساعدة التقنية في مجال التمويل الريفي.

ثالثاً- ونظراً لاستمرار الفقر وازدياده في صفوف سكان مدغشقر، يجري حالياً الاضطلاع بالبرامج التالية لمكافحة الفقر:

- البرنامج الوطني لمكافحة الفقر الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهدفه الرئيسي هو تحسين ظروف معيشة أشد فئات السكان فقراً الذين يقيمون في أقصى جنوب مدغشقر (فيانارانتسوا/توليارى)
- برنامج الأمن الغذائي والتغذية الواسعة النطاق وهدفه هو تقليل عدم الأمن الغذائي وسوء التغذية السائد
- الاعتمادات المالية لأغراض التدخل من أجل التنمية.

رابعاً- وقد وُضعت أيضاً برامج أخرى فيما يتعلق بقطاعات أخرى مثل ما يلي:

- ١- برنامج تطوير قطاع الطاقة
- ٢- البرنامج الوطني للنهوض بالتعليم
- ٣- البرنامج الوطني المتعلق بالقطاع الصحي.

خامساً- وبالنسبة إلى حالة جنوب مدغشقر على وجه التحديد، وهي المنطقة الأكثر تأثراً بعملية التصحر والتي تتعاقب فيها المجاعة والجفاف دورياً، بدأ تنفيذ برنامج تنمية الجنوب ضمن إطار سياسة التنمية المتكاملة لهذه المنطقة، الذي اشتركت في تمويله مجموعة من مؤسسات التمويل ويستهدف كفاءة الأمن الغذائي، والإمداد بمياه الشرب، والإنذار المبكر في حالات الكوارث الطبيعية والجفاف، وحماية البيئة، وإصلاح التربة، وكذلك التشجيع على نمو القطاع الخاص وتدعيمه.

ويجدر بالذكر أن هذه المشاريع/البرامج تُنفذ على الصعيد الوطني وهدفها النهائي هو تحقيق التنمية المستدامة في البلاد. غير أن هناك مشاريع إنمائية على المستوى المحلي - الإقليمي يجري تنفيذها بدعم من الجهات المانحة ومؤسسات التمويل وخصوصاً الثنائية.

وبالنظر إلى هذه المشاريع/البرامج/خطط العمل المذكورة أعلاه فإن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تقوّي وضع مدغشقر في استراتيجيتها الشاملة للتنمية المستدامة. والواقع أن النهج المجدد الذي توصي الاتفاقية باتباعه يوضح أهمية إجراء تخطيط مستلهم جداً من السكان المحليين وأكثر فعالية مما كان في الماضي، ومنح الأولوية للتنمية المحلية، وكذلك تشجيع إقامة شراكات حقيقية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

وأن بلدنا، الذي وقّع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في عام ١٩٩٤ وأصبح من الأطراف المتعاقدة منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وعملاً بالأحكام ذات الصلة من الاتفاقية المذكورة:

- ١- نظم أياماً للإعلام والتوعية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦
- ٢- أنشأ بموجب قرارات وزارية الهيئة الوطنية للتنسيق التابعة لوزارة البيئة
- ٣- سيتوجب عليه أن يقوم بإعداد وتنفيذ خطة عمل وطنية لمكافحة التصحر.

لذلك، فإن المشروع المعنون "تقديم الدعم لإعداد وتنفيذ خطة عمل وطنية لمكافحة التصحر" هو قيد التنفيذ والهدف المنشود منه هو:

- الترويج للاتفاقية على كافة المستويات،
- تجميع وتحليل الاستراتيجيات/الأنشطة السابقة والحالية في إطار مكافحة التصحر، التي ستستخدم كمرجع لوضع خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر، وإعداد خطة عمل وطنية لمكافحة التصحر يُنتظر إنجازها في عام ٢٠٠٠ أو نحو ذلك.

## ملاوي

تعاني ملاوي، وهي بلد تبلغ مساحته ١٤٠ ١١٩ كيلومتراً مربعاً، ويبلغ عدد سكانه ٩,٨ مليون نسمة، من الأراضي الجافة التي تقع في قاع الوادي الانكساري. ويعيش قرابة ٢٩ في المائة من السكان في هذه النظم الإيكولوجية ذات الإمكانيات المحدودة للزراعة البعلية، ولا سيما لإنتاج الذرة. ومحنة السكان الذين يعيشون في هذه الأراضي الجافة الواقعة في قاع الوادي الإنكساري هي التي تجعل اتفاقية مكافحة التصحر هامة لملاوي. وقد رأت ملاوي أن من المناسب التصديق على اتفاقية مكافحة التصحر في حزيران/يونيه ١٩٩٦.

ومنذ التصديق على الاتفاقية في عام ١٩٩٦، أنشئت لجنة توجيهية وطنية متعددة التخصصات أنيطت بها مهمة توجيه عملية تخطيط التدابير الوطنية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وقد قامت اللجنة حتى الآن ببعض حملات التوعية بالاتفاقية، وأصدرت بعض ورقات المواضيع، وهي مستعدة الآن للمؤتمر الأول لأصحاب المصلحة. وفي هذه الأثناء، يجري بحث بعض المبادرات بهدف إدراجها في برنامج العمل الوطني. وقد جرى استعراض عدة سياسات وسنّ قوانين جديدة بهدف تمكين المجتمعات المحلية من تحقيق التنمية المستدامة والحصول على المنافع التي تعود من إنفاق وقتهم. وتشمل هذه السياسات الزراعة والإدارة البيئية والحراثة ومصايد الأسماك وتنمية الموارد المائية.

غير أن الاعتمادات المالية المرصودة للإدارات والوزارات المتخصصة تتناقص بصورة مستمرة بسبب خدمة الديون وتغيير السياسات، ولا سيما اللامركزية. وهذا يحدث في وقت تنتشر فيه المنظمات غير الحكومية التي

تدعم الجهات المانحة التقليدية البعض منها بصورة مباشرة. وكي يتسنى التصدي لبعض الثغرات المالية، أنشئ صندوق للمنج الخيرية يشتمل على بند مخصص لمكافحة التصحر. وسيقوم الصندوق بتمويل الأنشطة الموجهة نحو المجتمع المحلي بما في ذلك البحوث وإدارة وتنمية الموارد الطبيعية فضلاً عن توسيع نطاق بدائل الوقود الخشبي ومصادر العمل والدخل المستديمة، ولا سيما للنساء.

## مالي

بدأت محاولة إدراج المشاكل البيئية بوجه عام ومشكلة مكافحة التصحر في مالي بوجه خاص في الخطط والسياسات والبرامج الإنمائية في عام ١٩٧٤، وذلك بعد اندلاع موجة الجفاف التي شهدتها كافة البلدان الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل في عامي ١٩٧٢-١٩٧٣. ومنذ ذلك التاريخ، أخذ كثير من المبادرات والسياسات والاستراتيجيات والبرامج وخصوصاً السياسة الوطنية المتعلقة باللامركزية، والسياسة الوطنية، للسكان واستراتيجية مكافحة الفقر، وخطة العمل من أجل النهوض بأوضاع المرأة، وسياسة قطاع المناجم، وسياسة القطاع الصناعي، وسياسة قطاع الحرف، وسياسة قطاع السياحة، وسياسة الاتصالات، وسياسة قطاع التعليم، وسياسة قطاع الإسكان، وسياسة قطاع النقل، وسياسة قطاع الصحة، والسياسة الوطنية للصحة العامة، والخطة الرئيسية لتنمية الموارد المائية، والخطة الرئيسية للتنمية الريفية، وسياسة الغابات الوطنية، واستراتيجية الطاقة المحلية. وأحدثت هذه السياسات تاريخاً هي السياسة الوطنية لحماية البيئة التي صدق عليها في أيار/مايو ١٩٩٨. والغاية المنشودة من المشاريع والبرامج التي تحددها السياسة الوطنية لحماية البيئة هي المساهمة في حل المشاكل البيئية الرئيسية المحددة وإقامة الآليات اللازمة لإدارة موارد البيئة بصورة منسقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، اختير النهج البرنامجي بغية تعزيز التدابير والإجراءات المتخذة على الصعيدين الإقليمي والمحلي التي تندرج في هذا الإطار، وتعزيز جهود وإمكانات كافة المؤسسات والهيئات والجهات الفاعلة المعنية.

وقد دُعِم مؤخراً الإطار المؤسسي للجنة التنسيق الوطنية (ONC) من خلال إنشاء جهاز جديد يدعى "الإطار المؤسسي لإدارة شؤون البيئة" يتكون من لجنة مشتركة بين الوزارات ولجنة استشارية وأمانة فنية دائمة. وهذا الإطار مكلف بأن يحدد حالة البيئة في البلاد وأن يقترح على الحكومة التدابير الكفيلة بحفظ البيئة ومكافحة تدهور البيئة والتصحر؛ كما تسهر على مراعاة البعد البيئي لدى وضع مشاريع التنمية والخطط لإدارة استغلال الأراضي؛ ويقوم بتوجيه الأعمال التي تضطلع بها الأجهزة القطاعية المعنية بإدارة شؤون البيئة ومكافحة التصحر. وأخيراً، يضطلع بتقييم تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات والاتفاقات الدولية التي صدقت عليها مالي فيما يتعلق بالبيئة ومكافحة التصحر. وتتبع الأمانة الفنية الدائمة للإطار المؤسسي المعني بإدارة شؤون البيئة وزارة شؤون البيئة. وهي تستفيد من المساهمات المالية المقدمة من الدولة ومن شركاء مختلفين في التنمية وهم أساساً جمهورية ألمانيا الاتحادية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويوجد لدى الأمانة الفنية الدائمة الآن عشرة موظفين تنفيذيين فنيين آتين من وزارات مختلفة ولديهم بالتالي تدريبات وخبرات مختلفة ولكن يجب أن يكونوا متكاملين وممثلين لمختلف قطاعات مكافحة التصحر. وأسلوب التشاور بين أعضاء لجنة التنسيق الوطنية وأفرقة الجهات الفاعلة التي يمثلونها هي الاجتماعات والمناقشات والتبادلات. وتشارك المنظمات غير الحكومية

وممثلو السكان المحليين عن طريق اجتماعات التشاور الرسمية وغير الرسمية في كل ما يتعلق بأنشطة لجنة التنسيق الوطنية التي تعقد بانتظام اجتماعات إعلام وعمل. وتضع اللجنة المذكورة، في بداية كل عام، خطة عمل تراعى وظائفها واختصاصاتها. وفيما يتعلق بنظام المعلومات، لا تزال قدرات لجنة التنسيق الوطنية محدودة حتى الآن ولكن يجدر بالذكر أنه جرى وضع نظام وطني لتعميم المعلومات بشأن التصحر ومتابعة شؤون البيئة على شبكة الإنترنت؛ وهذا النظام يستخدم التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات. وقواعد البيانات الموجودة هي: البيانات المتعلقة بالزراعة، وتربية الماشية، والموارد الحرجية، والتخطيط الزراعي - المائي، والهياكل الأساسية. ويجري تبادل المعلومات في إطار شبكة مكونة من عدة هيئات وطنية تنتج المعلومات بشأن البيئة والتصحر. وعلى مستوى التشريعات واللوائح التنظيمية، ينبغي اتخاذ بعض التدابير لكي يتسنى ملء الثغرات التي تبثت فيما يتعلق بحماية البيئة ومن بينها الافتقار إلى معايير التخلص من النفايات والتنظيمات المتعلقة باستخدام الموارد. وتستند التدابير الموصى باتخاذها إلى التحليلات التشخيصية وتعريف معايير وقواعد الوصول إلى الموارد واستخدامها. وتشمل جوانب تتعلق بالأنشطة المصرح بها/المحظورة وكذلك عمليات المراقبة/العقوبات المالية. ويمكن أن تشمل الحظر التام للنشاط في حالة عدم احترام هذه القواعد. ويلزم استحداث العديد من الأدوات من أهمها: إعداد مدونة قانون فيما يتعلق بالبيئة (وهي أداة لا غنى عنها للسياسة الوطنية لحماية البيئة) واستيفاء/استعراض النصوص التشريعية والتنظيمية المطبقة، وإجراء دراسات بشأن الآثار البيئية.

وفي مستهل العملية، قامت الأمانة الدائمة لبرنامج العمل الوطني لحماية البيئة بإيفاد بعثات إلى جميع المناطق من أجل إعلام وتوعية الشركاء الإقليميين (الهيئات التقنية، والمجتمعات المحلية اللامركزية، وجمعيات الفلاحين، ومنظمات المجتمع المحلي، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء في التنمية إلخ) بمخاطر عملية التصحر ولكن أيضاً التحقق من توافق الأهداف الموضوعة مع الشواغل الإقليمية. وأمكن بالتالي تشخيص المشاكل البيئية الكبرى. وبعد تجميع وتصنيف هذه المشاكل، وجدت الأمانة الدائمة لبرنامج العمل الوطني لحماية البيئة - الإطار المؤسسي لمكافحة التصحر (SP/PNAE-CID) أن من الضروري تزويد جميع مستخدمي الموارد بمعلومات كافية كي يتسنى لهم إدراك هذه المشاكل بشكل أفضل وإيجاد حلول لها. وبالإضافة إلى ذلك، جرت ترجمة ونشر وثيقة اتفاقية مكافحة التصحر بلغات قومية عديدة. وعلاوة على ذلك، بدأت الأمانة الدائمة المذكورة في ترجمة الأفكار الرئيسية لاتفاقية مكافحة التصحر وتجميع وثائق المحفل المتعلقة باستهلال البرنامج الوطني لحماية البيئة بست لغات قومية. وقد وزعت جميع هذه الوثائق على نطاق واسع حتى المستوى المحلي. وأوصي لدى إنشاء لجنة التنسيق الإقليمية بإشراك جميع الجهات الفاعلة العاملة في الميدان (المنظمات غير الحكومية، والهيئات التقنية، والجمعيات، ومنظمات الفلاحين، والشركاء التقنيين في مجال التعاون، ومكاتب البحوث، ولا سيما الجماعات غير المركزية). ولقد اتسمت هذه المشاركة بالتدريب على منهجية وضع برامج العمل. واستخدمت لجنة التنسيق الإقليمية في أحيان كثيرة الاجتماعات والندوات العامة وحلقات العمل الموضوعية مع الشركاء (اللجنة المعنية بمكافحة التصحر الموسعة، ومركز البحوث المتعلقة بالتصحر، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات التقنية). ولم تكن المشاورات تتعلق على وجه التحديد بمجموعة من الجهات الفاعلة بل كانت تمس جميع المشاركين بغض النظر عن نوع الجنس أو السن أو الأنشطة الاجتماعية - المهنية. وكي يتسنى إشراك جميع الشركاء في العملية، تقرر إلغاء الطابع المركزي للاجتماعات التشاورية (الدوائر ← الحلقات ← الاقليم ← الأمانة الدائمة). وطوال عملية إعداد برنامج العمل الوطني

لحماية البيئة، وضعت موارد تحت تصرف لجان التنسيق الإقليمية من أجل الحفاظ على الدينامية التي بدأت منذ ذلك الحين. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الأمانة الدائمة فوّضت المسؤولية لكل إقليم بإشراف مستشار المحافظ طوال سير العملية. ولم يقدّم على المستوى المركزي سوى مساعدة تتعلق بإسداء المشورة والتوجيه.

ومنذ تصديق مالي على الاتفاقية، قامت الحكومة بتدعيم الأمانة الفنية الدائمة لبرنامج العمل الوطني لحماية البيئة والإطار المؤسسي لمكافحة التصحر (PNAE-CID)، وكانت إحدى المهام الرئيسية لهذه الأمانة توعية الشركاء في التعاون بهدف إشراكهم في عملية إعداد وتنفيذ برنامج العمل الوطني. وعُيّنَت جمهورية ألمانيا الاتحادية بوصفها قائدة المسيرة. وجرى تنظيم اجتماعات منتظمة ليس فحسب بين الجهات الممولة وإنما أيضاً بين هذه الجهات والسلطات. وقد اقتضى الأمر عاماً كاملاً للإشراك الفعلي للشركاء. وقام الشركاء (وهو فريق مكون من عشرة شركاء) بالمساهمة بوجه عام في تمويل العملية من حيث الجوانب المتعلقة بعقد بعض حلقات العمل/الاجتماعات والرحلات والمشاورات اللازمة لذلك. وقاموا بالإضافة إلى ذلك بتقديم المساعدة التقنية المطلوبة. وتحيط الحكومة علماً بصورة منتظمة بهذه المشاركة عن طريق الاتصالات المباشرة المختلفة وعن طريق قائد العملية الذي هو شريك دائم. وأنشئت هيئة استشارية غير رسمية من الشركاء وشغلت جمهورية ألمانيا الاتحادية منصب الرئيس. ووضع مستشار تقني يمثل رئيس الهيئة تحت تصرف الأمانة الفنية الدائمة لتقديم الدعم عن قرب.

وقامت الأمانة الفنية الدائمة لبرنامج العمل الوطني لحماية البيئة/الإطار المؤسسي لمكافحة التصحر بتشخيص التجارب فيما يتعلق بمكافحة التصحر. وقد تبين هذا التشخيص، بعد إجراء تحليل تطوري للمكتسبات، وقدم اقتراحات لتدعيم مكافحة التصحر. وحددت الأمانة الفنية الدائمة على أساس تشاركي يشمل جميع الجهات الفاعلة المشاريع الرئيسية التي يجري تنفيذها وحللتها مشيرةً إلى الجوانب الإيجابية والسلبية. وقد سمح هذا التحليل وغيره من التحليلات (الاجتماعات التشاورية العديدة بين المؤسسات والجهات الفاعلة المعنية) بوضع برامج العمل الوطنية والإقليمية وعدد قليل من برامج العمل المحلي، حتى وإن كان من المتعين الإشارة إلى أن النتائج المتوقعة لم تتحقق كلها خصوصاً فيما يتعلق ببرامج العمل المحلية. وتراعي برامج العمل الموضوعية للتجارب وبرامج العمل الماضية و/أو التي تقوم بها مختلف المؤسسات والجهات الفاعلة، وتستهدف تدعيمها بحيث يتسنى إدراج البعد البيئي المتشعب الوجود. وتقع مسؤولية تنفيذ البرامج على جميع الإدارات التي تتعلق مهامها ببرنامج واحد أو أكثر من البرامج المعتمدة وكذلك على الشركاء الآخرين العاملين بنشاط في ميدان إدارة شؤون البيئة. وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه جرى في إطار التوجهات السياسية الراهنة تحديد برنامج واحد من البرامج ذات الأولوية واجب التنفيذ كحد أدنى. ويشتمل هذا البرنامج على تدابير ذات أولوية على مستوى أربعة برامج وطنية فيما يتعلق بالسياسة الوطنية لحماية البيئة ألا وهي: البرنامج الوطني لإدارة الموارد الطبيعية، والبرنامج الوطني لإدارة الموارد المائية، والبرنامج الوطني لتحسين مستويات المعيشة، والبرنامج الوطني لنشر المعلومات البيئية. ولضمان تمويل هذه التدابير الجديدة، ستقوم حكومة جمهورية مالي بتنظيم اجتماع مائدة مستديرة لمؤسسات التمويل في نهاية أيار/مايو ١٩٩٩. ومن بين المشاريع والبرامج التي أُعدت في إطار الاتفاقية (وبخاصة البرامج المقدمة إلى اجتماع المائدة المستديرة)، يحظى التدريب وخاصة تدريب السكان بمكانة مميزة. والهدف المنشود هو حمل هؤلاء السكان على تبني التقنيات والتكنولوجيات الضرورية للحفاظ على الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة. وتجدر الإشارة كذلك إلى اتخاذ العديد

من التدابير وفقاً للميادين ذات الأولوية التي تتوخاها الاتفاقية، وهي تتعلق في جملة أمور بما يلي: تعزيز قدرات السكان في مجال إدارة الموارد الطبيعية، وضرورة الاضطلاع بدراسات عن الآثار البيئية، وإنشاء وزارة للبيئة وأمانة فنية دائمة للإطار المؤسسي لإدارة شؤون البيئة، وتوعية متخذي القرارات والسكان بوجه عام، وإقامة شبكات للبحوث ونشر المعلومات، وإقامة نظام لنشر المعلومات ومتابعة شؤون البيئة على شبكة الإنترنت، وإقامة هيئات ريفية لإدارة الغابات، وتنفيذ السياسة الوطنية لمكافحة الفقر، وإقامة صناديق مالية للتنمية الريفية، وتحرير الأسواق، وتخفيف الضرائب على الصادرات. وفي إطار الإدارة المشتركة للموارد العابرة للحدود كما دعا إلى ذلك برنامج العمل دون الاقليمي/غرب أفريقيا (PASR/AO)، تهتم مالي بثلاثة مشاريع جرى بشأنها الاضطلاع بدراستين متخصصتين. وتُتخذ الترتيبات اللازمة لإيفاد بعثة من الخبراء الاستشاريين من أجل الانتهاء من الأعمال التي جرى الاضطلاع بها في هذا الإطار. وشاركت مالي في الاجتماعات التي حددت الإطار لصياغة برنامج العمل دون الاقليمي. وشاركت مالي أيضاً في حلقات العمل التحضيرية لإنشاء الشبكات العلمية بشأن "حفظ الماء والتربة" في باماكو وبشأن "الموارد الرعوية" في أديس أبابا. وتتيح اللامركزية للمجتمعات المحلية أن تتولى مسؤولية إدارة مواردها بقدر ما تتولى الدولة مسؤولية إدارة مواردها. ويراعى هذا الوضع في جميع النصوص القانونية الحالية. ويجري حالياً اتخاذ تدابير بصدد توفير المعلومات والتدريب في هذا الخصوص. ومع إنشاء البلديات الريفية، أصبح الوعي باللامركزية حقيقة واقعة وصار يتحلى بإدارة لا مركزية بالفعل خصوصاً في مجال الموارد الطبيعية. ويطالب السكان الآن، وهم يمثلون الجهات الفاعلة في التنمية، بالمشاركة في تنمية قطرم وقد بدأوا بالفعل في المشاركة بنشاط في مختلف مراحل تخطيط/تنفيذ/متابعة وتقييم المشاريع. وقد أنشئت منذ بدء العملية لجنة استشارية مكونة من ممثلي مختلف الوزارات وممثلي المجتمع المدني وممثلي الوكالات المالية. وقد اجتمعت هذه اللجنة بصورة منتظمة مع الأمانة الفنية الدائمة لبرنامج العمل الوطني لحماية البيئة/الإطار المؤسسي لمكافحة التصحر كي تشركها إشراكاً فعلياً في هذه العملية.

ولم تؤد اللجنة المشتركة بين الوزارات المنشأة وظائفها كما يجب ولكن إنشاء وزارة شؤون البيئة مؤخراً أعطى زخماً جديداً للشراكة على الصعيد الداخلي. ولم تُعقد حتى الآن أي اتفاقات رسمية. غير أن إنشاء الأمانة الفنية الدائمة للإطار المؤسسي لإدارة شؤون البيئة التي جرى توسيع نطاق اختصاصاتها وتنسيقها أدى إلى تحسين عملية التشاور والتنسيق على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. وتتعلق الاستثمارات التي أُجريت بتنظيم حلقات العمل، وإجراء الدراسات، وإيفاد البعثات وعقد المؤتمرات، وإعداد الوثائق، وكذلك تكاليف الموظفين، وتكاليف أماكن إيواء برنامج العمل الوطني لحماية البيئة/الإطار المؤسسي لمكافحة التصحر إلخ. والجهات الدولية المشاركة هي: جمهورية ألمانيا الاتحادية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونادي الساحل، ومرصد الصحراء والساحل، والبنك الدولي، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، وكندا، وفرنسا، وهولندا، وسويسرا ووكالة التنمية الدولية للولايات المتحدة.

ومع وضع اللامركزية موضع التطبيق، تتاح للجهات الفاعلة المحلية الآن إمكانية التفاوض بشكل مباشر مع الشركاء الداخليين أو الخارجيين. وقد أدى ذلك إلى إتاحة مجال لإقامة تعاون لا مركزي دينامي اكتسب فيه التعاون الثنائي أهمية متزايدة. كما أن ظهور الجمعيات المعنية بالتنمية المحلية والمنظمات غير الحكومية تمثل أيضاً فرصة



للحصول على الأموال اللازمة للاضطلاع بأنشطة مكافحة التصحر. وضآلة ميزانية الدولة المخصصة لمكافحة التصحر، بالرغم من تزايدها باطراد، تقتضي تعبئة موارد مالية جديدة على المستوى الوطني. وفي هذا السياق، يجري التفكير في إنشاء صندوق وطني لمكافحة التصحر. وتمشياً مع مبدأ اللامركزية، ينادى بإنشاء صناديق محلية لهذا الغرض. ويمكن أن تُستمد الأموال لهذه الصناديق من عدة مصادر من بينها الضرائب البلدية. وفيما يتعلق بتعبئة الموارد الخارجية، فبالإضافة إلى الاقتراح بتحويل الديون الخارجية للبلدان المنخفضة الدخل، ومنها البلدان الأفريقية، إلى أرصدة مخصصة للتنمية ولمكافحة الفقر، يوجد مرفق البيئة العالمية الذي يصعب جداً تعبئة موارده. ويجري النظر في آليات أخرى للتمويل عن طريق اتفاقات الشراكة. ويمكن أيضاً أن يُذكر على المستوى المحلي البنك الوطني للتنمية الزراعية، والموارد المالية القروية المتأتية من بيع محاصيل القطن أو الأرز، وموارد المنظمات غير الحكومية، وموارد التعاون اللامركزي. وعلى المستوى الوطني زودت الحكومة أمانة البرنامج الوطني المعني بالغابات (PFN) بالمباني والموظفين الفنيين اللازمين لوضع برنامج العمل الوطني. كما يسرت العملية من خلال تعبئة الجهات الفاعلة اللازمة. كذلك فإن المساعدة المقدمة من مختلف الشركاء في التنمية الذين قدموا الدعم إلى حكومة مالي من خلال مشاريع إنمائية شتى تعتبر أمراً بالغ الأهمية. وقد قام ثلاثة شركاء ببذل جهود كبيرة في هذا الخصوص وهم ألمانيا ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتجدر الإشارة أيضاً إلى المساهمات المالية المقدمة من هولندا، والبنك الدولي، والتعاون السويسري، ونادي الساحل، ومرصد الصحراء والساحل، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل. ويقدر إجمالي الموارد بنحو ٧٠٠ مليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي.

وهناك نوعان من الجهات المنتجة للمعلومات المتعلقة بالبيئة في مالي هما: (أ) الدوائر التقنية المتخصصة الكثيرة (الأرصاد الجوية، الموارد المائية، الزراعة...) التي تقوم بتجميع المعلومات بطريقة منهجية ومتكررة لدى اضطلاعها بوظائفها. والنهج الذي تتبعه هذه الدوائر يتسم بطابع تحليلي وإحصائي، وتقدم هذه الدوائر قواعد بيانات عن المواضيع و(ب) الشبكات والمرصد المعنية برصد البيئة (Roselt, PGRN/volet B, DMP, ORSTOM/IRD.) التي تديرها مؤسسات علمية وتقوم برصد النظم الإيكولوجية والنظم الزراعية في مناطق اختبار معينة بالإضافة إلى إجراء بحوث عن سير وتطور هذه البيئات، فيما يخص تدهور البيئة والتصحر في المقام الأول. وتكون هذه الشبكات في أحيان كثيرة مدمجة في منظومات أوسع على الصعيد الدولي ويتسم منهج عملها بالانتظام والغائية. وتجدر الإشارة إلى أن الأعمال جارية في مالي منذ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ لوضع نظام للمعلومات بشأن التصحر.

وقد بوشرت الأنشطة المختلفة وهي تأتي اليوم بنتائج مشجعة: فقد تم إنتاج أول مجموعة إعلامية تشتمل على بيانات وطنية عن التصحر (قوائم الجرد وغيرها من الدراسات المنجزة) وجرى إدراجها في نظام المعلومات بشأن التصحر في مالي؛ وأنشئ مركز مؤسسي بالتعاون مع جميع الشركاء ويجري الآن تشييده. وأعد نموذج لنظام المعلومات بشأن التصحر في مالي وعُرض في المحفل الوطني للتصحر على برنامج العمل الوطني لحماية البيئة/الإطار المؤسسي لمكافحة التصحر (PNAE/CID) الذي عقد في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٨ في فندق الصداقة في باماكو. وجرى إعداد وثيقة مشروع بشأن النظام الوطني للمعلومات البيئية وبشأن الشبكة الوطنية للمعلومات المتعلقة بالبيئة وسيجري تقديمها إلى مؤسسات التمويل. وجرى في إطار المشروع المتعلق بإدارة الموارد

الطبيعية إعداد مؤشرات يمكن قياسها بمشاركة من المجتمعات الريفية وهذه المؤشرات محددة فيما يخص أربعة أنواع من التغييرات الرئيسية (الآثار الرئيسية المنتظرة): القدرات المحلية للمجتمعات المحلية فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية، والأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمعات الريفية، ورأس المال المنتج للموارد الطبيعية، وكذلك البيئة المؤسسية (الوطنية).

## موريتانيا

١- تواجه موريتانيا تحديات عديدة تطرحها ظاهرتا التصحر والجفاف اللذين أسفرا مع عواقبهما الطبيعية عما يلي: '١' تدهور التربة و'٢' خفض مساحات الأراضي الصالحة للزراعة، و'٣' زحف الكثبان الرملية (تغطي الرمال ما يزيد على ٧٠ في المائة من مجموع مساحة الأراضي المتاحة)، و'٤' التحضر السريع للسكان الذين كان معظمهم يعيش في المناطق الريفية من قبل (ما يزيد على ٥١ في المائة من مجموع سكان موريتانيا)، و'٥' التحضر المستعجل ولا سيما على مستوى مدينتي نواكشوط ونواكشوط.

وتنضم إلى هذه الحالة الضغوط الملازمة للأوضاع الدولية التي تتصف بارتفاع أسعار المنتجات التي هي من ضروريات الحياة وبتقلب أسعار فلز الحديد ومنتجات صيد الأسماك.

٢- وقد تعهدت حكومة موريتانيا، إدراكاً منها لهذه الحقائق ذات الصلة بالسياق الجغرافي وبمقتضيات عولمة التجارة، بأن تضع موضع التطبيق، خلال العقدين الأخيرين، بمساعدة من شركائها، تدابير فعالة من أجل إيجاد حلول للمشاكل المتعلقة بمكافحة التصحر والتنمية والإدارة المستدامتين لمواردها الطبيعية. وقد تجلّى هذا التعهد بانضمام موريتانيا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (١٩٩٤) وتصديق الحكومة عليها في آب/أغسطس ١٩٩٦.

٣- وكانت الحكومة، قبل وبعد اعتماد هذا الصك القانوني الذي ليس أقل اتساقاً بالضغوط، قد اضطلعت ببرامج متعددة السنوات في الميادين الاجتماعية - الاقتصادية تتناول استراتيجيات شاملة أو قطاعية وخططاً مدعومة ببرامج عمل تستند إلى نهج متعدد القطاعات.

وفيما بعد ومع تنفيذ الاتفاقيات التي تشكل ركيزة جدول أعمال القرن ٢١، وضعت موريتانيا موضع التنفيذ استراتيجيات جديدة تركز على النهج القائم على مشاركة كافة الجهات الفاعلة وتتناول محاور للتدخل مبنية على مشكلة التنمية/البيئة وتستهدف أساساً الميادين التالية:

- تهيئة بيئة مؤاتية لحفز التنمية المتسقة للبلاد؛
- مراعاة التباين في مستويات الحياة بين المناطق الحضرية والريفية؛

• إضفاء قيمة أكبر على الموارد الطبيعية للبلاد التي تشكل الإمكانيات الاقتصادية لقطاعين هما القطاع الريفي التقليدي القائم على الزراعة وتربية الماشية وإنتاج المحاصيل التي تتعرض للمخاطر المناخية، وقطاع حديث يشمل المناجم وصيد الأسماك على مستوى صناعي والزراعة المروية التي تعتمد اعتماداً شديداً على الواردات؛

• تشجيع التنمية في الأساس وتدعيم قدرة الهيئات التابعة للدولة والقطاع الخاص بهدف تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف التالية (المصدر: استراتيجية التنمية في موريتانيا للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، آذار/مارس ١٩٩٨):

١- تحقيق معدل نمو متوسط سنوي للنواتج المحلي الإجمالي الحقيقي قدره ٥,٥ في المائة. ويفدّر هذا المعدل لكل نسمة بما يزيد قليلاً على ٦٣ ٠٠٠ أوقية موريتانية بالسعر الجاري البالغ قرابة ٤٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

٢- خفض العجز الجاري الخارجي (خارج التحويلات الرسمية) إلى ١١,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٠١

٣- تثبيت معدل التضخم السنوي عند ٣ في المائة بحلول عام ٢٠٠١.

ومن بين هذه الاستراتيجيات والخطط المنفذة قبل وبعد دخول اتفاقية مكافحة التصحر حيز النفاذ تجدر الإشارة إلى ما يلي: الاستراتيجية الوطنية لحفظ الطبيعة (التي وضعت واعتمدت في عام ١٩٨٧)، والخطة الوطنية لمكافحة التصحر (التي اعتمدها الحكومة في عام ١٩٨٩) التي ساندها البرنامج المتعدد القطاعات لمكافحة التصحر الذي أقرته واعتمده الحكومة ثم مؤسسات التمويل خلال اجتماع المائدة المستديرة الذي نظم في أيار/مايو ١٩٩٢ في نواكشوط، والاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة التي أقرت في عام ١٩٩٥.

ويتضمن البرنامج المتعدد القطاعات ستة محاور ذات أولوية وتقدر تكاليفه بنحو ١٥ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ أوقية موريتانية أي قرابة ٥٧١,٤٣ ٤٢٨ ٧١ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (سعر الدولار الواحد = ٢١٠ أوقية موريتانية). ومن بينها ما يلي:

• البرنامج المعني بالحماية؛

• البرنامج المعني بالمياه؛

• البرنامج المعني بالطاقة؛

- البرنامج المعني باستغلال وتنمية الأراضي؛
- البرنامج المؤسسي والقانوني؛
- البرنامج المتعلق بالدعم.

وقد ساعدت تعبئة هذه الأموال على إصلاح ٤٠٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضي المتدهورة والاضطلاح بأعمال أخرى اعتبرت هامة لحماية الموارد الطبيعية. أما الاستراتيجية الوطنية الموضوعة للنهوض بأوضاع المرأة فتستهدف تدعيم الحقوق المكتسبة وإدراج توصيات المؤتمرين العالميين اللذين عقدا في القاهرة وفي بكين. وتشمل هذه الاستراتيجية خمسة برامج أساسية هي:

- تحسين عائد عمل النساء؛
- زيادة مشاركة النساء في الهيئات المعنية بالتنمية في الأساس؛
- اعتماد سياسة تتعلق بالأسرة والطفل؛
- وضع استراتيجية للإعلام والتثقيف والاتصال مصاحبة هذه الاستراتيجية؛
- تدعيم القدرات المؤسسية لوزارة الدولة المعنية بوضع المرأة.

٤- وعلى الصعيد الاجتماعي - المؤسسي والقانوني والتنظيمي، اتخذت تدابير هامة قبل اعتماد اتفاقية مكافحة التصحر وذلك منذ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩١ بمناسبة اعتماد الدستور الذي يرسي الديمقراطية في موريتانيا والتعددية الحزبية ويكفل الحريات العامة والشخصية بينما يضمن حماية الحقوق الأساسية للمواطنين.

وبالتالي، فقد أجريت تغييرات وإصلاحات عميقة سواء على المستوى القانوني أو على مستوى الإطار الاقتصادي والاجتماعي. وتناولت هذه التغييرات والإصلاحات مراجعة وإعداد واعتماد العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية العامة والمحددة والمترابطة من بينها ما يلي:

المرسوم المتعلق بالإصلاح العقاري،  
القوانين ذات الصلة بإدارة الموارد الحيوانية والموارد الحرجية،

المراسيم التي تتناول على التوالي إدخال وحظر إدخال النفايات النووية والصناعية والسامة، والمناطق الوطنية غير البحرية، والصحة العامة، والنظام القانوني والضريبي للبحوث ذات الصلة بالهيدروكربونات واستغلالها، وإدارة واستغلال الموارد المنجمية، وأخيراً الموارد المائية القابلة للاستغلال الجماعي،

القانون والإعلان الخاص بالسياسة البلدية (١٩٩٥).

وقد سمحت هذه النصوص، بالرغم من أن غالبيتها تبقى غير مستكملة نظراً لعدم وجود قرارات لتنفيذها، بإنشاء إطار تشاوري دينامي، وبتشجيع التنمية في الأساس ومشاركة كافة فئات الجهات الفاعلة في إدارة الموارد الطبيعية، وبإضفاء الطابع الديمقراطي على فرص الحصول على الأراضي واستغلالها في مناطق استصلاح الأراضي والموارد المائية لأغراض الزراعة، وبتوقي النزاعات المحتملة التي يمكن أن تنجم عن الحصول على هذه الموارد والسيطرة عليها.

وقد أنشئت هيئات حكومية وأجهزة مؤسسية مناسبة أنيطت بها مسؤولية تنفيذ هذه الأحكام القانونية والتنظيمية وهي تقوم بدور هام في مجال إعداد وتخطيط وبرمجة السياسات العامة والتدابير المتعلقة بالتنمية المستدامة من أجل مكافحة التصحر. وترد فيما يلي الوزارات المعنية وبعض الهيئات المعنية بالتشاور وبتخاذ القرارات السياسية والتقنية والتشغيلية:

- وزارة التنمية الريفية والبيئة، ووزارة الموارد المائية والطاقة، ووزارة الصناعة والمناجم، ووزارة التجارة والسياحة، ووزارة الداخلية، ووزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، ووزارة التجهيزات والنقل الخ؛
- اللجنة الوطنية المعنية بالبيئة والتنمية؛
- اللجنة التقنية المعنية بالبيئة والتنمية؛
- الجهاز الوطني لتنسيق برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر؛
- فريق العمل الاستشاري المكون من ممثلي كافة الجهات الفاعلة المشاركة في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر؛
- اللجان الإقليمية المعنية بالبيئة والتنمية، المنشأة على مستوى عواصم الولايات (المناطق الإدارية) المكونة على شاكلة اللجنة التقنية والفريق الاستشاري.

ويقع على عاتق هذه الهيئات القيام بدور هام وينبغي لها أن تستعلم بصورة منتظمة، وأن تتخذ قرارات سياسية، وأن تسدي المشورة التقنية المسبقة بشأن مشاريع معينة يُحتمل أن تؤدي إلى تدهور البيئة الطبيعية وأن تقترح إجراءات تشغيلية ينبغي تنفيذها في إطار برنامج العمل الوطني.

وقد استطاع الجهاز الوطني لتنسيق برنامج العمل الوطني، بمساعدة مالية مقدمة من المكتب المعني بمكافحة التصحر والجفاف/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٦٨ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) ومن الأمانة التنفيذية لاتفاقية مكافحة التصحر (٥٣ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) ومن اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل (١٥٠ ٠٠٠ فرنك فرنسي)، الشروع في أنشطته بالتعاون مع جميع الهيئات التي سبق ذكرها والجهات الفاعلة المعنية بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وقد قام هذا الجهاز على وجه الخصوص بإعداد واعتماد استراتيجيات وطنية للاتصالات و٤ دراسات موضوعية تتناول الجوانب المؤسسية والقانونية والشراكة، والمشاكل المتعلقة بتعبئة الموارد المائية وإدارتها، والآليات والمبادئ التوجيهية للمتابعة والتقييم، والخبرة التي اكتسبتها موريتانيا فيما يتعلق بمكافحة التصحر.

ولم تستطع هذه الهيئات المختلفة، بالرغم من التحديد الواضح لاختصاصاتها ولطرائق مشاركتها، أن تؤدي وظائفها إلا بقدر ضئيل جداً. وتتبدى هذه الحالة بقدر أكبر على مستوى اللجان الوطنية والتقنية والإقليمية المعنية بالبيئة والتنمية وتتلق أساساً بعدم استقرار الهيئات والأخصائيين الذين تتكوّن منهم أكثر مما تتعلق بفهم أهمية الاتفاقية.

٥- ومع دخول اتفاقية مكافحة التصحر حيز النفاذ، قامت أغلبية الجهات الفاعلة المشاركة ببذل جهود كبيرة وخصوصاً على مستوى المنظمات غير الحكومية وبعض الرابطات الاجتماعية - المهنية والجماعات المستهدفة مثل النساء والتلاميذ للمساهمة، في مسعى تشاركي، في تحقيق عدد من التدابير التي تدرج في برنامج العمل الوطني. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بتنظيم المحفل الوطني للمنظمات غير الحكومية (آذار/مارس ١٩٩٧) للتوعية باتفاقية مكافحة التصحر وعقد حلقات العمل التدريبية للمدربين، والمشاركة في الاحتفال بالأيام الوطنية والعالمية لمكافحة التصحر، والحفاظ على البيئة، وإمداد الأغذية ومكافحة الفقر، وإصدار ونشر بعض المواضيع والكتيبات والمجلات الإعلامية التي تهدف إلى توعية أكبر قدر ممكن من الأهالي على الصعيد الوطني بالعواقب الوخيمة للتصحر التي تتجلى مظاهرها الرئيسية في موريتانيا في سلسلة من الأزمات وهي: استمرار الجفاف، والأزمة الغذائية، وأزمة الطاقة، وأزمة قوى الإنتاج.

٦- وقد استجاب معظم الشركاء في التنمية للنداء الذي وجهته الحكومة وأعربوا عن عزمهم، كل فيما يخصه وحسب النهج الذي يتبعه، على مساندة موريتانيا في كافة الجهود التي تبذلها لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف. وقد أتاحت هذه الاستجابة (أ) مواصلة بعض الأعمال التي شرع فيها قبل اتفاقية مكافحة التصحر والتي تتسم بطابع متكامل ومستوحى إلى حد كبير من البرنامج المتعدد القطاعات لمكافحة التصحر والتي تقع ضمن إطار الاتفاقية. ويتعلق الأمر بالمشروع الزراعي الحرجي في أسابا، ومشروع مكافحة تراكم الرمال وتنمية النظم الرعوية، وتحسين

المحارق، وإعادة التشجير على مستوى القرى، و(ب) استهلال وتطوير برامج جديدة تتضمن بعداً بيئياً ونهجاً قائماً على مشاركة الجهات الفاعلة التي تحتل فيها الفئات الريفية المستهدفة المرتبة الأولى من القرار المتخذ.

وتشكل هذه البرامج الأخيرة ركيزة الأعمال التي تتوخاها الاستراتيجيات المعتمدة على مستوى برامج العمل المتعلقة بجدول أعمال القرن ٢١ وكذلك جدول أعمال القرن ٢١ لمنطقة الساحل والتي تدعمها مؤسسات التمويل الرئيسية ووكالات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.

٧- أما على صعيد التعاون دون الاقليمي، فإن موريتانيا تمنح اهتماماً خاصاً لتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات التي تقرر اتباعها بالاتفاق العام مع شركائها في منطقة الساحل واتحاد المغرب العربي، خاصة في مجالات حماية الموارد الزراعية - الحرجية - الرعوية من أعدائها الرئيسيين وحماية الموارد المائية التي تشكل شاغلاً تتشاطره مع البلدان الواقعة على ضفاف الأنهار. ومن هذا المنطلق، يجري إعداد مشاريع عابرة للحدود وتوجد بالفعل مشاريع أخرى ينبغي متابعتها في إطار تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

وتقوم موريتانيا التي تقع على خط مواجهة التصحر والصحراء بدور هام في مجال متابعة ومراقبة بعض الحيوانات والحشرات المفترسة الرئيسية للمزروعات مثل الطيور الكاسرة التي تتكاثر وتتمو بحذاء النهر والجراد الرحال الذي يعيش ويتكاثر في الصحراء.

٨- وفيما يتعلق بالموارد المالية التي جرى الحصول عليها واللازمة لتنفيذ برنامج العمل الوطني، يمكن القول بأنه جرى تعبئة موارد مالية بجهود داخلية وخارجية يبلغ قدرها ٣٥ ١٦١ ٥١٠ ٠٠٠ أوقية موريتانية أي قرابة ٤ ١٩٠ ٣٨٨ ١٦٨ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (بسر صرف قدره ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة يساوي ٢١٠ أوقية موريتانية) موزعة على النحو التالي:

• مبلغ قدره ٢ ١٩٦ ٢١٠ ٠٠٠ أوقية موريتانية أي ١٠ ٤٥٨ ١٤٢,٨٥ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة للمتحدة للفترة ١٩٩٧/١٩٩٤ خصص لتنفيذ بعض المشاريع التي استهلكت واعتمدت قبل وبعد اتفاقية مكافحة التصحر مقابل مبلغ قدره ١٥ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ أوقية موريتانية التمس الحصول عليه أولاً من مؤسسات التمويل من أجل تحقيق برنامج موريتانيا لمكافحة التصحر. ومن أصل هذا المبلغ، تشكل ٢١٣ ٥٠٠ ٠٠٠ أوقية موريتانية مساهمة في الميزانية الوطنية أي ٩,٧٢ في المائة من تكلفة التمويل اللازم وتأتي ١ ٨٥٨ ٠٠٠ ٠٠٠ أوقية موريتانية من مصادر خارجية أي ٨٤,٦ في المائة.

• مبلغ قدره ٣٣ ١٦٥ ٣٠٠ ٠٠٠ أوقية موريتانية أي ١٥٨ ٤٠٦ ١٩٠,٥ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة خصص لفترة ٢٠٠١/١٩٩٨ في إطار برنامج الاستثمار العام. والمجهود المطلوب من الميزانية الوطنية يتناول ١ ٦٥٢ ٠٠٠ ٠٠٠ أوقية موريتانية أي ما يعادل

٦٦٦,٦٦ ٨٦٦ ٧ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة أو ٤,٩٥ في المائة من مجموع المبلغ و ٣١ ٥٩٣ ٣٠٠ ٠٠٠ أوقية موريتانية أي ما يعادل ٢٨٥,٧١٤٣ ٤٤٤ ١٥٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة تشكل المبلغ المطلوب التماسه من مختلف مؤسسات التمويل، أي ٩٥,٠٣ في المائة من تكلفة الاستثمار المطلوبة.

وهذا المقدار الكلي للأموال التي جرى تعبئتها أو ينبغي البحث عنها يقل بصورة واضحة عن الاحتياجات الحقيقية التي أعربت عنها موريتانيا من أجل مواجهة كوارث التصحر والجفاف.

٩- وفيما يتعلق بالمعالم والمؤشرات المستخدمة لقياس التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، تتوفر لبعض الهيئات الحكومية وغير الحكومية آليات تقوم بأعمالها نسبياً لضمان متابعة وتقييم الأعمال المضطلع بها في الميدان فيما يتعلق بالدراسات والتدابير المتعلقة بإدارة وتطوير الموارد النباتية والمائية للبلاد. وبموازاة هذه الهيئات، من المتوخى اتباع نهج أخرى لرصد معالجة المعلومات وتحليلها. كما أن صدور النشرات الإعلامية وتبادل الخبرات، وإعداد التقارير القطاعية من جانب مختلف فئات الجهات الفاعلة يمكن أن تشكل فرصة للجهاز الوطني لتنسيق برنامج العمل الوطني من أجل إعداد تقرير سنوي عن الإنجازات الوطنية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

أما على الصعيد الإقليمي، فإن موريتانيا في سبيلها إلى إقامة نظام للمتابعة الإيكولوجية على الأجل الطويل على مستوى منطقتين للاختبار (نواكشوط وشينغويت) واستهلال بعض المشاريع العابرة للحدود على مستوى القرى الحدودية فيما بين البلدان الواقعة على ضفاف الأنهار: السنغال ومالي والمغرب.

وتنفيذ هذه التدابير مدعوم بالتعاون بين مرصد الساحل والصحراء واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل وموريتانيا.

وفي التحليل الأخير، فإن مكافحة التصحر عملية طويلة المدى تتطلب تعبئة موارد مالية ضخمة تتجاوز الإمكانيات المالية لموريتانيا وحدها.

وفي موريتانيا، كما في معظم بلدان المنطقة الفرعية، ينبغي بذل جهود إضافية سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي من أجل الإسراع بخطى التقدم، والاستجابة لطموحات السكان، وتخفيف أوجه الهشاشة وعدم الاتزان المرتبطة بالتصحر، والتقدم صوب تحقيق التنمية المستدامة للبلاد.

-----